الفصل الثاني

موانع في سبيل تسوية الخلاف مع إسرائيل ـ المنظور الفلسطيني

يوحنان حيفر

«يبست فينا شرايين الكبرياء»...

نزار قباني (الأهرام 1995)

خلفية

مر أكثر من ثلاثين عامًا منذ التوقيع على اتفاقات كامب دافيد الأولى (1979) التي أخرجت مصر من دائرة الحرب مع إسرائيل وأقرت الهدوء والاستقرار على طول الحدود معها. وتم الغاء المقاطعة التي فرضتها الجامعة العربية على مصر في أعقاب التوقيع على الاتفاقات وإبعادها عن المؤسسات العربية، وبعد بضع سنوات وبصورة غير متوقعة سارت دول ومنظمات عربية أخرى في نفس مسار الحوار السياسي وخرجوا هم أيضًا من دائرة الحرب. أما الفلسطينيون الذين تابعوا الخطوة المصرية بقلق وكانوا من بين من قاطعوها، فقد أدركوا خلال عدة سنوات أن مشكلتهم لا يمكن أن تحل بالقوة أو «بالصراع المسلح» فقط، وإنما في مسارات جديدة تحشد تأييد خارجي وتترجم التغييرات التي بدأت تظهر لديهم قبل عدة سنوات من مبادرة السادات إلى لغة سياسية. هذه العملية،التي برزت تمامًا في الانتفاضة الأولى (1987

ـ 1993) وانتهت بالتوقيع على اتفاقات أوسلو (1993 ـ 1995) فتحت بالفعل صفحة جديدة في التاريخ الإسرائيلي الفلسطيني الملئ بالدماء. واعترفت منظمة التحرير وإسرائيل بصورة شكلية كل بالآخر، وانسحبت إسرائيل من كثير من المناطق في قطاع غزة والضفة الغربية وسلمتها للسلطة الفلسطينية كجزء من عملية تدريجية تهدف إلى دفع الأطراف إلى تسوية دائمة، يتحقق فيها الاستقلال الفلسطيني وتوضع نهاية للصراع.

لكن في الوقت الذي أدخلت فيه الاتفاقات مع مصر ومع الأردن موتيفات حساب النفس والاتهامات المتبادلة إلى الخطاب العربي الداخلي، أوجدت استقرار على طول الحدود معها وأوجدت مصالح مشتركة ـ حاولت عناصر معارضة فلسطينية إجهاض الاتفاقات مع الفلسطينيين منذ التوقيع عليها وذلك من خلال «الإرهاب» وأحدثوا أزمات متتالية بين إسرائيل وقيادة السلطة. هزت هذه المحاولات الثقة بين الأطراف، وأوجدت ضغوطًا داخلية ثقيلة وأثارت غضب كان من الصعب جدًا معه إحراز تقدم في مسار المفاوضات. وانتقلت هذه المنظومة المنهارة من العلاقات من موجة عنف إلى أخرى، مع محاولات دفع العملية إلى حالة بين بين. ووصلت الأمور إلى القمة مع اعتقال رئيس السلطة، ياسر عرفات، في المقاطعة في رام الله (2003-2004) وبتصفية الأجهزة الأمنية وبعض المؤسسات المدنية في السلطة الفلسطينية ـ الأمر الذي سحب منها قدرتها السلطوية، وأضعف وضعها في نظر الجماهير وأدى إلى فقدان الصلة بها.

فيم تختلف الساحة الفلسطينية عن الساحات الأخرى. ولماذا لا يمكن أن نطبق في الساحة الفلسطينية ما نجح مع مصر والأردن؟ وهل تكفي حقيقة أننا أمام كيانين سياسيين منغلقين داخل أراضيهما، بينما نجد أن الكيان الفلسطيني يعدم السيادة ويريد التحرر من سلطة «غريبة» لكي نبرر هذه الظاهرة، أم أن هناك تفسيرات أخرى لذلك. ساعدت جدًا في فهم الموضوع محطات الأقمار الصناعية العربية، التي بدأت في الظهور في وقت قريب جدًا من التوقيع على اتفاقات أوسلو.

لقد ألقت ضوء كبيرًا على مضامين الحوار الداخلي الدائر في الساحة العربية، وقواسمه المشتركة، والمشاكل التي تشغله وحالات الضعف الكثيرة التي يظهرها. وإلى جانب كثير من المشاكل العميقة، يتضح أن المشكلة الفلسطينية توجد قاسمًا مشتركًا للوحدة في الساحة العربية، ذلك لأن الجميع مشاركون فيها، وهي تشغل الجميع وتعتبر اختبارًا للتضامن العربي. ويخشى المؤمنون بفكرة القومية العربية من أن تضر المشكلة الفلسطينية بالوحدة العربية، كونها أساسًا رئيسيًا في بلورة هذه الوحدة منذ عام 1948. من وجهة نظرهم يمكن أن تخترق التسوية مع إسرائيل في هذه المشكلة كل الحواجز وتقدم الشرعية لكثير من الدول العربية، وبخاصة دول الخليج الثرية، وخلق علاقات تطبيع معها. ومن ناحية أخرى يوجد مؤيدو القوميات السياسية الخاصة، الذين يرون في حل المشكلة الفلسطينية تحررًا من عبء معوق يزيد من صعوبة معالجة المشاكل الداخلية ـ العربية وتخلف المجتمعات العربية. هذا خطاب مليء بالتخيلات ويكشف كل خطوط الخلافات العربية ويطور منظومتي ادعاءات متصادمتين: الأولى لا توافق على إلقاء مسئولية الإخفاقات، والتخلف والهزائم على عاتق «الأمة العربية» ولا تقبل البحث في جذور ثقافة وتاريخ المجتمع العربي والإسلامي. ويصاحب ذلك أصوات عالية من الغضب، والتضاد وإلقاء التهم على الأنظمة العربية التي تقيم علاقة مع الغرب، إضافة إلى البكائيات والنحيب على مصير هذه الأمة المرير. وتستخدم الرؤية الثانية هذا الواقع كدافع للتغيير والسعي الذي لا يتوقف لوضع يتحمل فيه كل مجتمع مسئولية مصيره[١٥]، وتتخلص من الحماسة الأيديولوجية التي غذت هذه المجتمعات سنوات طوال وتحملت مسئولية تخلفها[١٦].

(١٥) انظر على سبيل المثال مناقشة في الجزيرة 11 مايو 2004. http://www.aljazeera.net/channel/archive/archive?ArchiveId=929

(١٦) انظر أيضًا تقرير UNDP الأول عام 2002 الذي أعده علماء اجتماع عرب وعرض على الملأ واقعًا كئيبًا جدًا لكل المجتمعات العربية في المنطقة. حيث حاول الباحثون أن يعرضوا على العناصر العربية والإسلامية مرآة تعكس وضع الفرد العربي، ومدى ضعفه وضعف المجتمع العربي برمته، وأثارت جدلًا عربيًا مشحونًا للغاية: http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2002e.pdf

السمات التي يتسم بها هذا الجدل هي تبادل الضربات الكلامية بين المحافظين والأصوليين، الراديكاليين وحراس الأسوار من ناحية، وبين الليبراليين محبي التغيير الذين يتحدون المؤسسة القديمة وحكماء الشريعة، الذين يلقون عليهم مسئولية التخلف. الأول، الذين يتمتعون بوضع الغالبية، يعتبرون أنفسهم ممثلي الجماهير المقهورة، المظلومة والمهمشة الذين يحاولون تحقيق الفائدة من غضب الجماهير ضد الأنظمة ورياح التغيير والحداثة التي تهب من جانب الليبراليين، أو من جانب أنظمة» القمع» العربية المتهمة طول الوقت بأنها خاضعة للدول الغربية وإسرائيل. هؤلاء، الذين كما يدعون، يبيعون القضية الفلسطينية بثمن بخس، يضربون إسفينًا داخل الأمة العربية ويكشفون ضعفها. المجموعة الثانية تغمر وسائل الإعلام بحقائق إحصائية، و«كشف الحقيقة» و»وضع مرآة أمام المحافظين ليقولوا: هكذا نرى «وضعنا بائس جدًا»، «لا علاقة لذلك بتأثير الغرب»، «جذور المشكلة داخلنا»، «علينا أن نستجمع قوانا وننظر جيدًا في المرآة»، لأنه إذا لم نفعل ذلك بسرعة سنصبح عنصرًا لا صلة له بالمجتمع الدولي، الأمر الذي يحقق تطلعات الأصوليين للعودة إلى أيام العصر الذهبي للخلافة الإسلامية[١٧].

سيركز هذا الفصل على الموانع الأساسية المؤثرة على عملية اتخاذ القرارات في الجانب الفلسطيني لإيجاد حل للصراع مع إسرائيل، وعلى اعتبارات الزعيم

(١٧) وتعبيرات مشابهة كثيرة تظهر دائمًا في المناقشات الكثيرة التي تتم في القنوات الفضائية المصنفة . انظر على سبيل المثال:.

- المناقشة التي جرت في قناة الجزيرة في 11 مايو 2004
- .http: / /www.aljazeera.net /channel /archive /archive? ArchiveId=92932
- مناقشة أخرى في « أسباب إحباط الإنسان العربي 12 أغسطس 2003
- .http: / /www.aljazeera.net /channel /archive /archive?ArchiveId=92210
- مناقشة اخرى تناولت الصراعات العربية العربية وحملت عنوان» الصراع بين أهل الحماية (الغرب) والقوات الموقفة له»
- .http: / /www.aljazeera.net /channel /archive /archive?ArchiveId=1034319
- مناقشة لمعنى أول تقرير للأمم المتحدة في 13 أغسطس 2002

الفلسطيني المهتم بحل هذه المشكلة. تشبه هذه الموانع بالفعل في جزء منها الموانع التي واجهتها مصر والأردن حينما اعتزمتا التوقيع على اتفاقات سلام مع إسرائيل، لكنها مستعصية على الحل في الساحة الفلسطينية.

الموانع الفلسطينية

تتشكل طبيعة هذه الموانع من طبيعة المشكلة الفلسطينية ـ المشكلة التي مرت بتقلبات كثيرة، وأوجدت ارتباطًا بعناصر كثيرة، تحاول التخلص منها، لكنها لم تعثر بعد على الطريق إلى الحل.

ويعنى بذلك الموانع ذات الطبيعة المختلفة، المؤثرة، كل من زاويتها، على عملية اتخاذ القرارات في الساحة الفلسطينية. بعضها هيكلي ويرجع إلى تفردية المشكلة الفلسطينية، ومكانها في الساحة العربية وآثارها على هذه الساحة؛ وبعضها ديني وقومي متداخلان في بعضهما، وينقلان المشكلة إلى مناطق جغرافية بعيدة، وتشرك فيها كل المنطقة العربية، وتزيد من الخلافات والصراعات الداخلية بل وأحيانًا أيضًا تحكم بالصمت الذي يمنع أي فعل كان. وبعضها ثقافي ويمثل أنماط سلوك وردود فعل تطورت عبر السنين ومنحتها موطئ داخل المجتمعات والجماعات العربية والفلسطينية. أتحدث فيما يلي تفصيلًا عن هذه الموانع، وسأقف على مدى تأثير كل منها وأحاول الإشارة إلى طرق التعامل معها.

موانع هيكلية

أحد العوامل المشكلة لهوية الجماهير، والطائفة أو الشعب أينما كانوا، هي الأرض، وبخاصة حينما تحدها حدود معروفة ومعترف بها. في الدول العربية نشأت الهوية الأرضية السياسية منذ الحرب العالمية الأولى، حينما قامت الدول الغربية العظمى آنذاك بتقسيم الشرق الأوسط إلى دول. الحدود التي رسمت آنذاك، وكانت

بدرجة كبيرة بصورة تعسفية، حظيت مع الوقت بوضع القداسة وأثرت على تشكيل هوية المجتمع الذي عاش في حدود الدولة. سوريا للسوريين، والسعودية للسعوديين، الأردن للأردنيين وبالطبع مصر، التي كانت هويتها ككيان طبيعي وأرضي معروفة منذ فترة الإمبراطورية العثمانية. صحيح أن هذه الهوية كانت عرضة لضغوط داخلية تهدف إلى زعزعتها لصالح التطلع إلى الوحدة العربية التي أثارت هيمنتها في الماضي آمال الجماهير - لكن بمرور الوقت خفت هذا التطلع وجاءت حرب 67 لتضع نهاية له. وعلى الرغم من هشاشتها، فقد تغلبت الهوية السياسية الخاصة على هوية الإجماع العربي وعمل كثير من أولئك الذين تمركزوا في حدود جغرافية معترف بها، من أجل وطنهم وفي كثير من الحالات حاولوا أيضًا التخلص من عبء المطالب الفلسطينية. ويمكن في هذا السياق أن نعدد الموانع التالية:

التفردية والالتزام

تحيد الهوية الإقليمية الفلسطينية عن خطوط 1967 ولا تركز فقط على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. فالخطوط الدولية التي حددت مساحة الأرض الفلسطينية لم ترسم أبدًا[18]. ولا يمكن أن ينتهي أو يبدأ الصراع مع إسرائيل بخطوط 1967 كما تم مع مصر والأردن، التي رفعت عن كاهلها مسئولية مصير الفلسطينيين حينما أعلن الملك حسين انفصاله عن الضفة الغربية في ذروة الانتفاضة الأولى (1988). تعود جذور الصراع مع الفلسطينيين إلى الحدود التي رسمت عام 1948 هذا يعني أن الهوية الفلسطينية متجاوزة لحدود 1967 وتدخل إلى قلب دولة إسرائيل وتخلق واقعًا يمكن أن يحدث فيه الفصل بين شطري الحدود أزمة هوية ومشاكل داخلية صعبة. وبمعنى آخر، النكبة لا تعني فقط فقدان منطقة، أو بيت أو ممتلكات،

(١٨) انظر أيضًا: أساشار (2006) الهوية الجمعية، الدولة في الشرق الأوسط وعملية السلام. ضمن د. منشري.الدين والدولة، شكر وعرفان للبروفيسور شامير. جامعة تل أبيب ص201-202.

وإنما تعني أيضًا فقدان القدرة على التوصل إلى تآلف قومي، وبلورة هوية والعودة إلى جدول الأعمال الذي انتهك في عام 1948. ويجب أن نضيف إلى ذلك أن الفلسطينيين يعتبرون في نظر الكثيرين في العالم العربي«الموقع الأمامي» حيث يوجدون في مركز الاحتكاك بين عوالم مختلفة لم يتم بعد العثور على طريقة تتيح التعايش. ويعنى بذلك الاحتكاك بين الشرق والغرب، بين دينين توحيديين خصمين ودين ثالث (المسيحية) مرتبط هو الآخر بنفس الأرض ويعتبرها الأرض المقدسة، لكن بسبب الأقلية النسبية للمؤمنين به في المنطقة فإن ثقله في هذا الصراع منخفض. يخلق هذا الوضع واقعًا يكون الاهتمام فيه بالمشكلة الفلسطينية في حالات كثيرة شأن أي عنصر مرتبط «بالأمة» العربية وأحيانًا أيضًا «الإسلامية».

لذلك نشأت مشكلة خطيرة داخل الحركة الوطنية الفلسطينية في نوفمبر 1988 حينما وقع المجلس الوطني الفلسطيني على إعلان الاستقلال وقبل بتحفظ القرار 242 الذي يعني الاكتفاء بخطوط 67 كحدود الدولة الفلسطينية، إلى جانب إسرائيل. يرمز هذا القرار إلى تغيير طبيعة الصراع ضد إسرائيل من صراع وجودي إلى صراع حدود. وحينما وقعت منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقات أوسلو (1993) اصطدمت بموانع خلقتها تفردية المشكلة الفلسطينية[19].

(١٩) أدت قرارات نوفمبر 1988 إلى انسحاب جزء كبير من المنظمات المكونة لمنظمة التحرير الفلسطينية من اللجنة العاملة، منها الجبهة الشعبية جورج حبش والجبهة الديموقراطية لنايف حواتمه ــ وهما أكبر منظمتين بعد فتح. في الخطاب الفلسطيني الداخلي لم يعتبر هذا القرار أبدًا إنجازًا وإنما إجبارًا فرض على الفلسطينيين بسبب ضعفهم. لكن معنى هذا القرار يبعد كثيرًا عن الإطارات التنظيمية المكونة للجنة التنفيذية. وحتى حماس، التي تصف إعلان 1988 في حربها الإعلامية التي تديرها مع فتح، بالنكبة، لا يمكنها أن تتجاهل ذلك. وهناك شك في أنها كان يمكن أن تعلن بعد انتصارها في 2006 ــ عن استعدادها للاكتفاء حتى الآن بحدود 1967 كحدود للدولة الفلسطينية لولا هذا الإعلان في عام 1988. ــ وبمعنى آخر: الفوضى العارمة التي أثيرت حول هذا الإعلان تجسد جيدًا الصعوبات المتراكمة أمام صناع القرار الفلسطينيين حينما يتناولون المسائل الرئيسية. انظر على سبيل المثال مقال منشور في موقع حماس بمناسبة الذكرى الحادية والستون للنكبة:

http://www.palestine – info.info/ar /default .aspx? xyz=U6Qq7k2% bcOd87MDI46m9rUxJEpMO2%bi1s7tn3CFaf1CNzMvAFZLpo8OWBLFwnKJjepqem2daJMxgF32%bmJC78vYo5lgg42%beHoa

7zj1zYCoU1FOFI2%fYA2SHuIltr7bD2%bI4fGw4UONnqlR3Q3%d

ويعنى بذلك المشاعر والرواسب التي تكشف ضعف الساحة الفلسطينية والعالم العربي برمته نتيجة للانشغال الشديد الذي فرض على الفلسطينيين في مسائل الهوية والانتماء الصعبة. بل إن وضع منظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للفلسطينيين لم يصمد حتى الآن في محاولته التغلب على هذه الموانع.

الانتشار الجغرافي

تعد ظاهرة اللاجئين والاقتلاع إحدي العلامات الفارقة للشعب الفلسطيني منذ حرب 1948. فقد انتشر الفلسطينيون في كل أنحاء الشرق الأوسط في إطارات مخيمات لاجئين، ولم يتمتعوا بوضع المواطنين العاديين، وإنما بوضعية الضيوف الذين يتمتعون في أغلب الأحوال بمواطنة ضعيفة ومحدودة جدًا في قدرة التشغيل والعمالة بل وأحيانًا في حرية حركتهم. وأثارت مسألة تمثيل هذه الجماهير المشتتة خلافات حادة داخل العالم العربي منذ انتهاء حرب 48 ـ حينما تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية واعترف بها «ممثلًا وحيدًا للشعب الفلسطيني»، ونهلت جل قوتها من الشتات الفلسطيني. قيادة المناطق التي كانت تحت السيطرة الإسرائيلية، أو ما وصف آنذاك «مواطني الداخل»، أثارت مخاوف بين قيادة منظمة التحرير بقيادة ياسر عرفات، بسبب الاتصالات التي أجرتها مع إسرائيل والقوة التي استمدتها من ذلك أمام المواطنين المحليين. وكان في ذلك تهديدًا لوضع القيادة في الخارج كممثل وحيد ولذلك دأب عرفات من أجل استيعاب الجماهير لمبدأ وحدة الصف[20]. كان هذا رهانًا ناجحًا جدًا، على الأقل لفترة زمنية محددة، لأن الإخفاقات الكثيرة التي منيت بها منظمة التحرير في الأردن، سبتمبر 1970 والتي أدت إلى طردها إلى لبنان ومن لبنان إلى تونس في عام 1982 وضعت علامة استفهام على قدرة زعامة المنظمة

(٢٠) انظر على سبيل المثال وصف سري نسيبه للمخاوف التي أثيرت لدى عرفات من نشاطات اللجان الفنية التي ترأسها أثناء الانتفاضة الأولى. س. نسيبه وأ. دافيد (2008) «لقد كانت أرض». القدس وتل أبيب: دار نشر شوكن ص265-267.

وليس بالضرورة وضع المنظمة كممثل وحيد للشعب الفلسطيني. وحافظت قيادة الداخل تحديدًا، التي انحرفت عن طريقها في مناسبات كثيرة بعد هذه الإخفاقات، على وضع المنظمة ولم تمس وحدة الصف أيضًا حينما طلبت إسرائيل إقامة حوار معهم، وتشكيل قيادة بديلة لمنظمة التحرير ومناقشة طرق مختلفة لتسوية الخلاف تتجاهل الشتات الفلسطيني ولم تعترف بقيادة منظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني. أوجدت اتفاقات أوسلو واقعًا جديدًا. لقد اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني، لكن هذا الأمر أثار مخاوف بين كثير من مواطني الشتات الفلسطيني من أن تتجاهل منظمة التحرير شئونهم وتركز على الضفة الغربية وقطاع غزة. كان هذا الخوف أحد المصادر التي غذت قوة المعارضة الفلسطينية ومنح المنظمات الإسلامية أفضلية على عناصر المعارضة الأخرى. وأدى فشل جهود تنفيذ مسار أوسلو إلى فقدان صدارة منظمة التحرير بشكلها الحالي كممثل وحيد للشعب الفلسطيني. سؤال من يمثل مواطني الشتات ومن يمثل مواطني الداخل هو سؤال جوهري الآن أكثر من أي وقت مضى. فهل يمكن أن تتخذ القيادة التي تحوم علامة استفهام حول درجة تمثيلها، قرارات في مشاكل التسوية مع إسرائيل دون حل هذه المشاكل داخليًا؟ الإجابة نعم، لكنها مشروطة بحوار فلسطيني عميق ومتواصل يضع أمام الجماهير الفلسطينية البدائل المختلفة. يدير أبو مازن هذا الحوار بشجاعة منقطعة النظير منذ انتخابه رئيسا؛ وإذا وضعنا في الاعتبار مجمل حالات ضعف المعارضة، التي لا تمثل البديل فعلًا ولا تقبل بقواعد اللعبة الموجودة في منظومة العلاقات الدولية، فإن احتمالات منظمة التحرير تكون عالية.

التدخل العربي

وبالطبع، كان من المقرر أن تحل المشكلة الفلسطينية أولًا من خلال الدول العربية التي قامت قبل 1948، والتي أثر عليها اللاجئون الفلسطينيون. في بداية

تكونها أكدت قيادات المنظمات الفلسطينية الهوية الفلسطينية لكن بصورة قليلة. في البداية عرفوا أنفسهم كعرب وبعد ذلك فلسطينيين، وطلبوا أن يعدوا من الأمة العربية. ولم يعبر عن التطلع إلى دولة فلسطينية حتى عام 1967. وبعد أن يئس الفلسطينيون من الدول العربية، حاولوا شق طريق يخلصهم من الاحتياج ومن الارتباط بهذه الدول[21]. عرف ياسر عرفات الزعيم الفلسطيني الذي لا خلاف عليه، كيف يسير بين قطرات المطر، عرف محدودية حرية مناورة هذه الدول، واعتبر نفسه آخر رموز القيادات العربية القديمة وأخضع رغبته لتلك القيود التي فرضها عليه هذا الانتماء. ويرجع ضعفه إلى شخصيته المركبة التي أضرت بمصداقيته أمام من يتصل به. وأيضًا فإن قدرته على المناورة كانت محدودة قياسًا بقدرة زعماء عرب آخرين، لأن المسألة الفلسطينية عكست في داخله كما كبيرًا جدًا من الإشكاليات العربية التي تفرض على الفلسطينيين مسئولية وتعرضهم لمجموعة من الضغوط.

وبالتالي، فإن الخلافات بين الفرقاء الفلسطينيين تمر في نفس الأماكن التي تمر فيها الخلافات العربية. بمعنى آخر، المسألة المطروحة هي: هل يرتبط حل المشكلة الفلسطينية بالخضوع للغرب أو بالاتفاق معه؟ هل هي مرتبطة بالتخلي عن مبادئ قومية ودينية أو بتحقيق تسوية؟هل يجب التصرف بانهزامية أم يجب إدارة مفاوضات «من موقف صلب»؟ هل نبدي تنازلًا أم تعنتًا؟ هل نسلك طريق الواقعية السياسية، أم نهرب من الواقع؟ هل نواصل التمسك بالنكبة أم نتخلص منها؟ كل هذه التخبطات تسمع دائمًا في الخطاب الفلسطيني الداخلي وبقدر مماثل تقريبًا

(٢١) اتضح أن تشكيل منظمة التحرير في عام 1964 كان محاولة عربية للسيطرة على الشأن الفلسطيني وإخضاعه لمصالح الدول العربية. ياسر عرفات ورفاقه، الذين أسسوا في ذلك الوقت حركة فتح، تحدوا هذه المنظمة وأحمد الشقيري الذي ترأسها. لقد اعتبروه دمية تلعب بها مصر للإبقاء على المشكلة الفلسطينية في مستوى معين من السيطرة، دون أن تثير انتفاضة داخل الدول نفسها. وبعد حرب 67 توصل عرفات ورفاقه إلى نتيجة أنه لن تعود عليهم أي فائدة من الدول العربية ولا بد من تطوير القدرات الفلسطينية الذاتية.

في الخطاب العربي. هذا حوار طرشان يخرس ويوقف أي فعل يهدف إلى التخلص من الواقع المعوق الذي يوجد فيه الفلسطيني وأخيه العربي في أماكن كثيرة في الشرق الوسط. وأنزلت هذه الظاهرة أيضًا من على المسرح زعماء شجعان حاولوا إحداث تغيير وسبحوا ضد التيار، مثل السادات الذي أحدث تغييرًا له معاني بالغة في الشرق الأوسط بزيارته لإسرائيل ومن بعده الملك حسين وياسر عرفات، الذي بعد أن نفذ خطوتة الجريئة بالاعتراف بإسرائيل، حاول مع شديد الأسف الإمساك بالعصا من طرفيها.

وبالتالي يمكن أن تكون آثار أي إجراء فلسطيني تجاه إسرائيل على الصراعات العربية الداخلية، بعيدة المدى. خاصة وأن بعض الدول ـ وبخاصة الراديكالية منها ـ تستخدم المشكلة الفلسطينية كورقة مساومة وتنجح في التأثير على قدرة بلورة اتفاق أو تنفيذه، بعد التوقيع عليه. على سبيل المثال تعتبر سوريا أن عدم التوصل إلى تسوية للمشكلة الفلسطينية هو مفتاح الحفاظ على قدرتها على تحقيق مجمل مطالبها من إسرائيل في هضبة الجولان والحفاظ على مصالحها في لبنان. إن حل المشكلة الفلسطينية يمكن أن يضعف سوريا ويضعف أيضًا الخط الراديكالي الذي تمثله. لذلك فإنها تثير الغضب داخل قيادة منظمة التحرير بسبب الموانع التي تضعها والضغوط التي تمارسها على حماس وعلى منظمات الرفض الأخرى التي تقدم لهم الحماية، حتى لا يتفقوا مع منظمة التحرير وحتى لا يوافقوا على المساومة على مبادئهم. ومن ناحية أخرى تنشر بعض الدول العربية منذ عدة سنوات رسائل تفيد نفاد الصبر تجاه الفلسطينيين وتعتبر أن عدم حل مشكلتهم يعد نيرًا في رقبة العالم العربي.

المطالبة برفع الظلم التاريخي

توضع المطالبة باتخاذ موقف في بؤرة المطالب التي وضعها العرب والفلسطينيين منذ بداية الصراع. فهي تعتبر إسرائيل نبتًا غريبًا زرعته الإمبريالية الغربية في

المنطقة، واعتبرت القضاء على إسرائيل أو إبعادها عن المنطقة هو العدل الوحيد ولم يكن لديها استعداد لأي تسوية أيًا كانت. حتى عام 1967 تحدثت البلاغيات العربية عن إسرائيل بمصطلحات النجاسة والجريمة والعنصرية والاستعمار واليهودية المشوهة، والمؤامرة الدولية (هركافي 67 ـ 80 :1968) وأكبر عملية سرقة للأراضي في التاريخ إلخ. وأي مبادرة أو تنازل إسرائيلي يعتبر غير كاف وأي إصلاح جزئي لا يمكن الموافقة عليه. وما أن انتهت حرب 1967 واتضحت أبعاد الهزيمة، حتى ظهرت حالات ضعف أخرى. يقول المؤرخ اللبناني ـ البريطاني البرت حوراني، أن أحد الأسئلة التي طرحت في أعقاب الهزيمة كان أنها تعكس الفساد الاجتماعي والأخلاقي ولم يعد ممكنًا اتهام الغريب وتدخله في الإخفاقات وفي العيوب التي كشفتها هذه الهزيمة (حوراني 1991 : 425)، وحينما حاولت القيادة الفلسطينية التوصل إلى تسويات، انكشف بالكامل ضعف الفلسطينيين وكثير من العرب، مما زاد من نكأ جراح الشعب والأمة وفاقم من ضعفهم. أي أنه تم التعبير عن التغيير الذي حدث بعد 67 في الاعتراف بواقع الشرق الأوسط الذي تعد إسرائيل جزء منه، لكنه لم يلغ الحاجة إلى رفع الظلم وربما أيضًا زاده، لأن الهزيمة هي تعبير عن ضعف مستمر يتيح للطرف الثاني ارتكاب المزيد من المظالم. وما أن بدأت عملية المفاوضات التي تتطلب تسوية، أصبحت مسألة رفع الظلم عائق في طريق القيادة الفلسطينية، بسبب الخلافات التي تثيرها التسوية، لكونها جزء من المفاوضات.

موانع دينية وقومية

يزداد بروز الطبيعة الدينية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني كلما أخفقت محاولات المعسكر القومي في حلها. ووصل هذا الاتجاه إلى مرحلة حاسمة، لم يعد ممكنًا فيها تأجيل تناول المسائل الرئيسية للحدود والأماكن المقدسة واللاجئين والأمور الحساسة الأخرى. وبطبيعة الحال تضع هذه الحقيقة في الصورة رجال الدين

ومنظومة اعتبارات واسعة جدًا، تتطلب أن يوضع في الاعتبار معاني وآثار أخرى، خارج المسألة الفلسطينية وتصل إلى الفضاء الإسلامي وتضع أمام صناع القرار الفلسطينيين موانع أخرى. وإذا أضفنا إلى ذلك الانخفاض البادي، منذ فترة، في ثقة الجماهير في القيادات الوطنية التي تدير الاتصالات مع إسرائيل ـ سواء بسبب فسادها، أو بسبب الصورة التي أدار بها عرفات شئون السلطة الفلسطينية وعلاقتها بالجماهير الفلسطينية، إضافة إلى نجاح حماس والعناصر الدينية في إثبات طهارة اليد وإضفاء الإحساس بالفخر القومي ـ فإن ذلك لن يؤدي فقط إلى تزايد تعقيد منظومة الاعتبارات، بل يظهر أيضًا أنه يمكن تسوية الصراع بل وحتى التفاوض على تسويته دون إشراك أو إدخال هذه العناصر. ويمكن الإشارة إلى مقارنة معينة في الجانب الإسرائيلي، الذي يحتل فيه العنصر الديني الآن مركز ثقل مقارنة بالماضي. فتعزز قوة القوى الدينية ـ الوطنية عبر جانبي الصراع، يؤثر بدرجة كبيرة على طبيعته. وأحيانًا تضفي هذه القوة ما يشبه صورة ـ مرآه، تعكس الواقع للدينيين كما يبدو من كل الجوانب. وفي هذا السياق يمكن أن نعدد الموانع التالية:

خصومة المنظمات

أصبحت خصومة المنظمات أحد أبرز الموانع في عملية اتخاذ القرارات الفلسطينية في كل المشاكل المطروحة وبخاصة الصراع مع إسرائيل. فلم يحدث أبدًا أن وقفت داخل العالم العربي قوى سياسية متساوية في القوة وفي التأثير أمام بعضها البعض كما يحدث في حركة المقاومة الإسلامية، حماس، التي وقفت أمام حركة التحرير الفلسطينية القديمة وذات الخبرة، فتح، في معركة انتخابية لم يسبق لها مثيل في العالم العربي. لقد وقفت حركة المعارضة الإسلامية أمام حركة قومية حاكمة واقترحت طريقًا بديلًا يضع موانع وحظيت بالفوز الذي لا يتشكك فيه أحد بل هناك

أيضًا من يغارون منه بفضل العملية الديموقراطية التي أوجدها[٢٢]. وبمعنى آخر: على عكس الدول العربية التي يوجد بها حزب واحد أو جماعة واحدة حاكمة عبر الأجيال، نشأ في الساحة الفلسطينية توازن بين جماعتين لا تتيح كل منهما للأخرى العمل بصورة مستقلة بل وتضع الموانع كل للأخرى. هذا واقع له آثار بعيدة المدى على قدرة حل الصراع مع إسرائيل وعلى واقع الشرق الأوسط كله. دول ومجتمعات عربية كثيرة تتابع بدقة تطور هذه الخصومة الفلسطينية. فهل ستوجد آلية تعاون تتيح لهذين التيارين الرئيسيين ـ اللذان يوجد مثلهما الكثير في الدول العربية ـ أن يمضيا معًا وتوحيد المجتمع الفلسطيني، أم إن هذا غير ممكن؟ حتى الآن فشل المجتمع الفلسطيني في إيجاد مثل هذه الآلية. والصراع مع إسرائيل هو المحك. فهو من ناحية يشكل عائق أمام هذه الآلية، ومن ناحية أخرى يمكن أن يعتبر أيضًا محفزًا لإيجادها، بسبب الحاجة إلى التخلص من الخلافات الفلسطينية الداخلية.

قدسية المقاومة ضد الاحتلال

قبيل تطبيق اتفاقات أوسلو رفض رجال حماس رفضًا قاطعًا الزعم بأن قيادة منظمة التحرير وياسر عرفات قد التزموا بمنع الكفاح المسلح (المقاومة) ضد إسرائيل. وأوضحوا أنه لا يعقل منع شعب واقع تحت الاحتلال، أن يقاوم احتلاله مقاومة مشروعة. هذا الزعم كان له شركاء كثيرون داخل فتح. أبو مازن نفسه، عارض بصورة دائمة استخدام العنف، وكرر هذا الشعار في خطابه المذاع في افتتاح مؤتمر فتح السادس في بيت لحم (4 أغسطس 2009). وفرق بين المقاومة الشعبية

(٢٢) انظر على سبيل المثال البحث الذي نشر في موقع حماس على شبكة المعلومات الدولية بعد فترة وجيزة من انتخابات المجلس التشريعي في يناير 2006 . وفقًا لهذا البحث، تعد نتائج الانتخابات نموذجًا لا مثيل له في العالم العربي ودليل ذلك أن الدول العربية تملك القدرة على إقامة أنظمة ديموقراطية.

.info.info/arabic/books/2006/5_2_06/5_2_06.htm, http:/www.palestine .5-2

والمقاومة المسلحة، لكنه يعود ليؤكد ما يكثر رجال حماس من التأكيد عليه: «لا يعقل أن نمنع مقاومة الاحتلال. هذا أمر راسخ في القرارات الدولية[23]. وحتى بعد التوقيع على اتفاقات أوسلو آمن عرفات بأنه يجب الحفاظ على الخيار العسكري». هكذا زعم أبو مازن في حديث أدلى به بعد وفاة عرفات. على حد قوله لم يؤمن عرفات بأنه يمكن التوصل إلى الاستقلال المطلوب عبر السياسة فقط وخشي من أن تستغل إسرائيل الضعف الفلسطيني[24]. ويحتل هذا الموضوع الآن مكانًا رئيسيًا في الخطاب العربي وأصبح أحد مظاهر هذا الخلاف. الصراع الدائر الآن في العالم العربي ليس صراعًا بين معتدلين ومتطرفين وإنما هو بين معارضي المقاومة ومؤيديها. المقاومة ضد إسرائيل في غزة ولبنان، ضد الولايات المتحدة في العراق والقوى الأجنبية الأخرى في أفغانستان، تؤدي في رأي معارضيها إلى أضرار بالغة للجماهير. فهي تخلق فوضى، وتربك الحياة اليومية، وتضرب الاقتصاد وفي النهاية لا تؤدي إلى فائدة. ويكثر مؤيدو المقاومة من التحدث عن الكرامة ـ وعن «التضحية بمستقبل الأمة» وعن انهزامية معارضيها الذين لم يثبتوا أن طريقهم أكثر نجاحا، مع استخدام فشل اتفاقات أوسلو نموذجًا[25].

تعكس هذه النظرة ضعف الجانب الذي يتبعها، خاصة وأنها راسخة في التقاليد الإسلامية والعربية القديمة. فهو يواصل طريقه على الرغم من أنه يعي عدم فائدته، لأن استمراره يعد تعبيرًا عن عدم التسليم ويعد الصمود بقوة مقولة مضادة للهزيمة المستمرة. وأيضًا حينما يتعرض رجال المقاومة للهجوم، فإنهم يبدون أكثر فخرًا

(٢٣) راديو لندن، بي بي سي 4 أغسطس 2009.

(٢٤) / http: / /www.alhayat.com /special /dialogues /03-2006 /Item-20060301-b7421a5d-c0a8-10ed-001e064ced0586fe / story.html

(٢٥) انظر مناقشة لهذه المشكاة في قناة الجزيرة في 16 يونيو 2009. http: / /www. aljazeera. net / NR / exeres /B85B0155-B266 - 48FA-BB07 -9F8F7819F24F

واحتراما، لأنهم يفرضون على الطرف الثاني واجب العمل. في الشأن الإسرائيلي الفلسطيني يمكن القول أننا أمام طرفين: الأول مزود جيدًا وذو قوة، لكنه خاضع لقواعد لعبة أخلاقية دولية وكل اهتمامه هو استقرار أمني وهدوء على طول حدوده وخطوط الاحتكاك مع الطرف الثاني، لذلك فإنه يجد صعوبة بل وخشية من استخدام كل الوسائل المتاحة له. الجانب الثاني غاضب، وغير راضي يبكي سوء حظه، مظلوم، يرى أن الطرف الثاني لا يستجيب لمطالبه أو لايفهمها، لذلك فإنه يزيد من غضبه ويواصل مقاومته لكي يحدث إثارة مما يدفع الطرف الثاني في النهاية إلى الرد وتقديم نفسه كبطل. وهنا أيضًا تجند الثقافة الإسلامية، ذلك لأن النبي محمدًا أبدى في بداية طريقه تسامحًا مع العدو، وانتظر بصبر، لم ينكسر ونجح في النهاية. ذلك، إذا كان النبي قد أبدى صبرًا ونجح، فلا يوجد سبب لكي نتصرف بطريقة مختلفة عنه. هذه الأصوات هي أصوات معززة، حتى وإن كانت غير مقبولة لدى كل مؤيدي المقاومة، لأنهم يمنحون القوة في أوقات الأزمة والبحث عن ملجأ من الأزمات المتتالية.

تجدر الإشارة إلى أن جدلًا حادًا في السياق الفلسطيني نشأ بين رجال فتح وحماس ولدى الجمهور الفلسطيني كله، بشأن أضرار المقاومة حتى في بداية انتفاضة الأقصى. ادعى كثير من قادة فتح والجمهور أنه يجب الكف عن هذا الطريق، لأنه يضر بالمصالح الفلسطينية، ولا يعجل بحل المشكلة ويؤدي إلى قياس المساهمة في الصراع وفقًا للشريك المستعد للانتحار، بينما بررت حماس ذلك بادعاءات الانتقام والردع، أي: - إن إسرائيل تستخدم الأباتشي ونحن نستخدم المنتحرين؛ وهذه هي المرة الأولى التي لا نبكي فيها فقط وإنما الإسرائيليين أيضًا[26].

(٢٦) انظر: الأيام 26 مايو 2002 ؛ الحياة الجديدة 14 يونيو 2002: القدس 29 مايو 2002.

المقاومة المسلحة الحالية في الشرق الأوسط ضد قوى غير عربية، تقود بصورة شبه فريدة منظمات إسلامية ـ حماس من ناحية، وحزب الله من ناحية أخرى، ومنظمات سنية وشيعية في العراق، والقاعدة وطالبان في أفغانستان. منذ فترة توصلت القوى الوطنية، مثل فتح، التي استخدمت المقاومة في صراعها ضد إسرائيل، إلى نتيجة أن المقاومة لا تؤدي إلى تحقيق الأهداف الوطنية وفضلوا العمل السياسي، وإن كانوا لم يتخلوا كلية عن خيار النضال المسلح. وأضفت وضع القداسة على ذلك حقيقة أن الصدارة في هذا المجال انتقلت إلى منظمات إسلامية، ومنحت الشرعية للمقاومة حتى في الخطاب الوطني، وأوجدت وضعًا لا يمكن فيه تجنب أو وقف المقاومة بصورة مطلقة. وسوف تستمر من جانب جهة جديدة أو مجددة تتباهى بولاء بالغ للإسلام وبالريادة. وهم بهذا يضعون تحديًا أمام من انتقل إلى موقع الحكم بعد فترة كانت فيها المقاومة جزءًا من أجندته، تضطره إلى المراوغة بمبررات صعبة تكشف ضعفه وأحيانًا تعرضه في موقف مضحك وساخر.

التوتر بين فقدان الهوية والحصول على الاستقلال

هذا التوتر هو بدرجة كبيرة نتاج الفجوة بين قدسية المقاومة المسلحة وعدم نجاحها والأضرار التي تحدثها. وإذا كان المقصود قدسية المقاومة، فكيف يمكن تحقيق الاستقلال عن طريق المفاوضات؟ هل يتساوى ذلك مع شعارات الثورة التي تحدث عنها الفلسطينيون منذ إقامة حركتهم الوطنية؟ إذا كان الأمر كذلك، فكيف يؤثر هذا الأمر على تشكيل الهوية الوطنية؟ وهكذا يتساءل المحافظون: هل لن نخسر هويتنا، ولا نظهر كانهزاميين، وألا نتبنى بهذه الطريقة قيم الطرف الثاني؟. وبالتالي، أيضًا حينما هجروا طريق المقاومة و«الإرهاب»أو أعلنوا شكليًا عن هذا التخلي، شعروا أنهم خاضعين ومحبطين وحاولوا إخفاء هذه الخطوة من

فرط الخجل، ومن شعورهم بالضعف أمام خصوم الداخل وخشية من المساس ببهاء البطولة والتضحية الذي أصبح جزء من الهوية المشكلة لأبناء الجيل الشاب.

المفاوضات مع إسرائيل، التي تعد أحد أحجار أساس هذا التوتر، تضع الجانب الفلسطيني مسبقًا في موقف ضعف ودونية، وتضعه في اختبار وتمنح إسرائيل غطاءً دوليًا واسعًا. فكيف يمكن التحدث بالتالي عن استقلال؟ ألا يعد ذلك حلًا مملى يقدمه الطرف الثاني من عنده وليس بالمفاوضات التي يوجد بها تعامل بين متساويين. هذا وضع يستغل فيه الضعف الفلسطيني لتحقيق مصالح الطرف الثاني. وهو إحساس يبقي على بؤر معارضة أي مبادرة أو عملية سياسية تحاول دفع المشكلة الفلسطينية إلى الحل. طلب من أحمد ياسين، الأبرز بين قادة حماس حتى تصفيته عام 2004 الرد في كثير من وسائل الإعلام على المبادرة العربية التي أعلن عنها لأول مرة في مؤتمر بيروت (مارس 2002) فقال إن أي مبادرة تخرج من العرب أينما كانوا، هي تعبير عن الهزيمة. وعلى العرب تجنب القيام بمبادرات، لأنهم (إسرائيل) سرقوا، وقتلوان وطردوا ـ فاليقترحوا هم حلولًا و«نحن» نقرر هل نقبلها أم لا[٢٧].

التراجع في فكرة دولتين لشعبين

كانت فكرة دولتين لشعبين شعار مؤيدي التسوية الإقليمية من الجانبين. ورسخ بالفعل القرار الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماع 1988 المذكور أعلاه، هذه الفكرة كالتزام فلسطيني. لكنها كانت بالفعل فكرة مملاة من الخارج، مطلب جاء من المجتمع الدولي اعتمادًا على رغبة منظمة التحرير في أن تقبل في المجتمع الدولي وأن تكون جزء منه. منذ أول ظهور لياسر عرفات في الأمم المتحدة 1964 اتبعت منظمة التحرير تكريس القرارات الدولية كوسيلة تضفي

(٢٧) الجزيرة 28 مارس 2002 ن 22:00.

الشرعية على أي عملية وكل مطلب من إسرائيل. وقد أكثر من الحديث منذ ذلك الوقت عن أهمية الاعتراف «بالشرعية الدولية». وهذا هو السبب في الأزمات الكثيرة التي أثارتها داخل منظمة التحرير وخارجها. هناك شك كبير فيما إذا كانت حماس تشير في برنامجها السياسي إلى هدنه لعدة سنوات مع إسرائيل والاعتراف بخطوط 67 كحدود للدولة الفلسطينية، لولا قرار منظمة التحرير عام 1988 ـ الذي يلزم بدرجة كبيرة أيضًا معارضة منظمة التحرير. لكن بالفعل يعجب مديرو المفاوضات الإسرائيليين الذين خبروا الاتصالات مع الفلسطينيين في عصر أبو مازن، بأن حل الدولتين لا «يشتعل في عظامهم»[٢٨] كما يشتعل في عظام إسرائيل، وهم لا يخرجون عن السياق من أجل تطبيقه. قد يكون هذا الإعجاب تعبيرًا عن التراجع الذي حدث في هذه الفكرة في الجانبين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى (سبتمبر 2000). والفارق هو أنه منذ ذلك الوقت زاد في الجانب الإسرائيلي عدد مؤيدي هذا الحل لأسباب تتعلق بفقدان الثقة في القدرة على التوصل إلى تسوية دائمة مع الطرف الفلسطيني الذي انخفض فيه هذا التأييد. وفي قطاع غزة يعيشون منذ سيطرة حماس بإحساس الأزمة التي تشل الحياة السياسية وفقدان الثقة في استعداد إسرائيل، بعد الانفصال عن غزة، وتجميد الاستيطان وإخلاء المستوطنات. فهل ما زال الالتزام الفلسطيني بهذه الفكرة قائمًا؟ إجابة ممثلي السلطة إيجابية، لكن تزداد هناك أيضًا الأصوات التي تنادي بالتخلي عنها. تكمن قوة فكرة الدولتين في التغطية الدولية التي تحظى بها وبحقيقة أنه لا يوجد حتى الآن شيء آخر مطروح. واعتبرت فكرة الدولة ثنائية القومية غير واقعية لتمسك كل طرف بهويته القومية والاحتمالات الكبيرة الكامنة فيها. وتنفيذ فكرة الدولتين مشروط بالتغلب على الشلل الذي أصاب الجانب الفلسطيني منذ الانقسام بين غزة والضفة الغربية.

(٢٨) قال ذلك حاييم ريمون، الذي كان وزيرًا في حكومة إيهود باراك وكان مشاركًا في المفاوضات التي جرت آنذاك مع أبو مازن، في ندوة في جامعة تل أبيب حول مسألة توقعات فكرة الدولتين في 9ديسمبر 2009.

معوقات ثقافية

هذا الكم العريض من الموانع يعكس إحساسًا عميقًا بالضعف، والوهن والدونية التي تنمي بالتدريج ثقافة «المقهورين والمهمشين» والتي تتجلى أساسًا في المقاييس التي تقيس بها نفسها. التقدم، والبناء وتطوير الفرد، والدولة، والمصالح القومية والمجتمعية ليست هي التي توضع على رأس اهتمامات هذه الثقافة، وإنما الحفاظ على التآلف أمام القوى الخارجية التي تريد «استغلال ضعفنا ومواردنا»... وتبتز منا تنازلات... وتجعلنا أداة في أيديهم... وتسيطر علينا، وغير ذلك[29].

يعتبر مصطلح «صمود» هو أحد أبرز تعبيرات هذه الثقافة. فهو يعتبر مجرد الامتصاص وعدم الانهيار إنجازًا ولا ينظر إلى ضعف العدو وتنفيذ الشعارات البالية «طرد الاحتلال» «القضاء عليه» «تحرير الأراضي». ويرجع ذلك إلى أنه وفقًا لهذه النظرية، يعد الضعف هو حكم القدر وفي يوم من الأيام ستنقلب الأمور ويمكن تحقيق ما بدا الآن على أنه شعارات خاوية من المضمون.

هذه الثقافة تفشل أعضاءها الذين يحاولون التحكم في قدرهم ومحاولة التخلص من الواقع الصعب، الذي يعتبرونه مصدر التخلف والشلل الذي تفرضه عليهم هذه الثقافة. أنصار هذه الثقافة لن يكيلوا أبدًا الاتهامات بالانهزامية والتنازلات الزائدة، والخضوع والخيانة لأولئك الذين يحاولون أن يكون لهم تفكير آخر، والتحدث مع «الآخر»، المسئول في وجهة نظرهم عن الضعف والمعاناة التي يعاني منها. وبهذا فإنهم يسدون طريق القائد الذي يريد أن يمسك بمصيره في يده ويدخل في مفاوضات مع الآخر غير العربي. وفي هذا السياق يمكن أن نعدد الموانع التالية:

---

(٢٩) يبرز هذا الإدعاء لدى عناصر المعارضة الفلسطينية، رجال حماس، والجهاد الإسلامي وغيرهم من اليسار العلماني، الذي يهدف إلى منع التراجع والتنازلات عن مبادئ قومية هامة (ثوابت) . تجدر الإشارة في هذا السياق إلى الخطاب الذي كشفت عنه حماس وأرسله محمد دحلان (2003) الذي كان وزيرًا للدفاع في السلطة الفلسطينية ومسئولًا عن وزارة الداخلية، إلى شاءول موفاز، الذي كان وزيرًا للدفاع. في هذا الخطاب يلتزم دحلان ببذل كل المستطاع لتصفية معارضي التعايش مع إسرائيل وأيضًا عزل عرفات وإضعافه:

http://www.palestine – info.info/arabic/palestoday/reports/report2003/dhlan.htm

عقدة الانهزامية

يعد الإحساس بالانهزامية قاسمًا مشتركًا في كل التعبيرات أو الرسائل التي يقولها أي متحدث فلسطيني أوعربي يجري اتصالاً مع عناصر غير عربية، حتى في المناقشات بين مؤيدي العروبة ومعارضيها. وتقف في خلفية ذلك سلسلة الاخفاقات عبر مئات السنين ـ 200 سنه منذ نابليون (1798) الذي سيطر على مصر، وهناك من يقولون أنها أيضًا أبعد من ذلك من 800 سنه ـ منذ انتصار صلاح الدين على الصليبيين في معركة حطين (1187).

وأيضًا فإن المصطلحات التي يستخدمها الفلسطينيون للإشارة إلى وضعهم، تعكس إحساسًا من هذا النوع. النكبة كارثة تشير إلى نهاية حرب 1948 ـ بينما النكسة التي تشير إلى هزيمة الحرب في عام 1967 ـ تعكس معاناة أو كارثة متكررة. كل هذا يعكس بعضًا من ثقافة المقهورين والاستضعاف التي اعتبرت ضعفًا يعد جزءًا رئيسيًا في الخطاب الداخلي الذي يجعلها أداة في يد الآخر، الذي يستغلها لصالحه. وبالنسبة لاتفاقات أوسلو زعم أن إسرائيل استغلت الضعف الفلسطيني بصورة دائمة. فلم تحتفظ فقط بمحركات الضغط بالغة القوة، وإنما واصلت التحديد الفعلي لأنماط حياة الفلسطيني. الفلسطينيون، الذين يشعرون أنهم متدنون جدًا أمام هذه القوة، لا يمسكون ولو بورقة واحدة يمكنها أن تقدم إجابة معقولة لوضعهم[٣٠]. وبالفعل، ففي السنة الأولى لتطبيق اتفاقات أوسلو بدأت تظهر قيادة السلطة الفلسطينية في نظر المعارضة، وأحيانًا أيضًا في نظر نفسها، «كجيش لحد» (المقصود جيش لبنان الجنوبي الذي تعاون مع إسرائيل في جنوب لبنان)، أي: «متعاونة» أو تنفذ تعليمات إسرائيل وليس كطرف ذي طبيعة متساوية. وأيضًا فإن بلاغيات حماس في مواجهاتها العلنية مع السلطة الفلسطينية حتى انتخابات 2006

(٣٠) انظر على سبيل المثال:

Rishmawi, M. The Action of the Palestinian Authori y (1995). Under Gaza/Jericho agreement. The Palestinian Authority a critical Appraisal. the Center of Policy Analysis on Palestine. Washington (May), pp. 4-5.

وما بعدها، كانت مليئة بتعبيرات من هذا النوع. وتدعي حماس أن إسرائيل تخدع الفلسطينيين، وتقودهم بخداع وهي لا تعتزم أن تقدم لهم أي شيء مما التزمت به، والحوار معها مدمر ويؤدي إلى بيع المبادئ الوطنية[٣١]، بينما تتواتر تعبيرات تلقى آذان صاغية وتشير إلى خشية المتحدث من استغلال ضعفه أو عدم الحصول على مقابل لمطالبه.

ثقافة الإنكار

نظرًا لأن إحساس الهزيمة يحمل بُعد الخجل، فقد ظهر الاشمئزاز من الفشل وظهرت ثقافة الإنكار. في جدال مع الشاعر الفلسطيني محمود درويش، قال الأديب اللبناني إلياس خوري، الذي تعامل كثيرًا مع المشكلة الفلسطينية: إن الفلسطينيين لم يكتبوا تاريخهم، لأنهم لا يريدون الاعتراف بما حدث. وفي رأيه فإنهم تنكروا للواقع الذي نشأ بعد 1948[٣٢]. وفي المقابل قال محمود درويش: إن التاريخ يكتبه بصورة عامة الجانب القوي، وفي هذه الحالة تكتبه إسرائيل[٣٣]. الذاكرة التي ترسخت في وعي الجماهير الفلسطينية هي أن الهزيمة حدثت لأن الطرف الفلسطيني لم يكن منظمًا وظل غير منظم، لذلك فإن النكبة تتكرر: «نكبة قبية»، «نكبة سموع»، «نكبة 82»[٣٤]، صابرا وشاتيلا وغيرها.

---

(٣١) انظر على سبيل المثال اتهامات حماس لفتح بالفوضى التي انتشرت بعد الانتخابات في يناير ٢٠٠٦:

info.info/Ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2 bi1s7GnBcnYKBxMhRCu 0L%2fD%2bAVIlcpcnSyaqOSkjxN%2f3vHVqEaCPYsdibbhNukUil3WqzwGZ7HF5cdbvumICVoz4BX z3YO%2bSUITuVsCiHKGN8yPg%3d

(٣٢) صبحي خضيري (1999) باب الشمس، الحكاية التاريخية والرواية الفلسطينية الكبرى. الكرمل، عدد الشتاء 85 ص9.

(٣٣) حديث مع عباس بيتشون: مشارف 1990 حيفا، عدد 3 ص86.

(٣٤) Item-20060301- /2006-10ed-001e http: / /www.alhayat.com /special /dialogues /03-b7421a5d-c0a8

064ced0586fe /story.html

لكي نمنع استعدادًا من هذا النوع لا بد من الانتظام. أي، أننا لسنا أمام مشكلة أساسية مفهومة، وإنما نحن أمام وضع قابل للتغيير. وعلى نفس الوزن هناك من يزعمون أن اللاجئين الفلسطينيين لا يمكنهم التنازل عن حق العودة، لأنهم ما زالوا ينكرون الهزيمة ولا يستطيعون الموافقة على الواقع الصارم، وأيضًا بعد أن وصل عرفات إلى غزة عام 1994 ـ فضل ألا يبدي اهتمامًا كبيرًا بمعاني اتفاقات أوسلو في ظهوره العلني أمام الجماهير الفلسطينية ـ ربما لأنه أراد الإبقاء على الخيار العسكري للنضال المسلح وربما خشية من رد فعل المعارضة الفلسطينية التي ستكشف ضعفه كزعيم وضعف الفلسطينيين كطرف في هذه الاتفاقات. وحينما ظهر أبو مازن في غزة في أوائل أيام أوسلو، طلب من جمهور مستمعيه ألا يقبلوا تلقائيًا كل ما يقوله عرفات، وزعم أن اتفاقات أوسلو فرضت على الجانب الفلسطيني أعباء كثيرة وثقيلة. وكان هذا سرًا علنيًا ومعروفًا للجميع، أحسنت حماس استغلاله لضرب الاتفاق والحصول على شرعية مواصلة أعمال «الإرهاب» ضد إسرائيل.

خلافات وانقسامات

جذور الخلاف داخل الساحة الفلسطينية عميقة عمق الفجوات بين جماعات مشابهة في المجتمعات العربية الأخرى المحيطة. لكن طالما حافظ التيار القومي على موقع الصدارة وتمتع بالهيمنة، لا تشكل هذه الخلافات عنصرًا رئيسيًا للغاية في الضعف الفلسطيني. ويمكن الإشارة إلى ظاهرة حماس كمنظمة سياسية تنافس على رئاسة الانتفاضة الأولى (1988) كمرحلة أصبح فيها الخلاف عنصرًا فاعلًا في الضعف الفلسطيني الداخلي. ومع ظهورها اقترحت حماس عنصرًا جديدًا لم يكن موجودًا في برنامج الإخوان المسلمين الذين تنتمي إليهم أيديولوجيًا. لقد أوجدت حماس مقولة جديدة غير معروفة في المصطلحات العربية والإسلامية والفلسطينية. فقد عرَّفت نفسها بأنها حركة لها أيديولوجية مختلطة: قومية ـ فلسطينية وإسلامية. وبمعنى آخر: «الإسلام هو الخلفية، لكن بؤرة الاهتمام هي فلسطين».

يكرر قادة حماس دائمًا قولهم: ليس لنا تطلعات أخرى سوى فلسطين، وهم بهذا يوضحون بالفعل أنهم لم يأتوا لخدمة أهداف غير فلسطينية، على الرغم من استمرار الولاء للفكرة الإسلامية الواسعة للدولة الإسلامية (ليتبك 160-162 : 1997)، والفرق بين المنظمات التي كونت منظمة التحرير كان واضحًا حتى ذلك الوقت. فقد عرَّفت فتح نفسها بأنها حركة وطنية غير أيديولوجية تضم داخلها أنصار تقرير المصير الفلسطيني، بينما نجد أن الجبهات الشعبية والديمقراطية ومنظمات منظمة التحرير الأخرى عرفت بالتجاوب مع نظريات الاشتراكية والماركسية أو مع دول عربية معينة. لقد وضعت حماس بالفعل بديلًا جديدًا تحدى منظمة التحرير وأوضح للجماهير أن الأمور يمكن أن تمضي معًا وأنه لا يجب الوقوع في أسر بلاغيات قادة منظمة التحرير الذين يقولون كلامًا ضخمًا عن ولائهم للإسلام وقيمه.

لكن الجماهير في سنوات الانتفاضة الأولى لم تقبل برنامج حماس السياسي، الذي دعا إلى إقامة دولة فلسطينية من البحر إلى النهر؛ لأنه يستعيد بدرجة كبيرة فكرة بليت وثبت أنها غير واقعية. واعتقدت أغلب الجماهير الفلسطينية، المتأثرة جدًا بالإسلام، أن الواقع قوي جدًا واحترمت وضع صدارة فتح ومنظمة التحرير كرواد وممثلين للإجماع الفلسطيني في مسألة حل المشكلة الفلسطينية.

وصل هذا الخلاف إلى قمته حينما صفت إسرائيل في السنوات الأولى لانتفاضة الأقصى الجهات والأجهزة الخاصة بالسلطة الفلسطينية التي أقيمت بعد اتفاقات أوسلو. اعتبرت الجماهير هذا الإجراء دليلًا قاطعًا على فشل الطريق السياسي الذي سلكته فتح ومنظمة التحرير وإثباتًا لصدق طريق حماس، التي أكدت طول الوقت على الربط بين فساد السلطة والاتفاق غير العادل وعدم مصداقية إسرائيل، الأمر الذي أضر كثيرًا بمصداقية السلطة ووضعها في نظر الجماهير. فرك رجال حماس أياديهم بسعادة وقالوا: إن طريق المفاوضات قد فشل وإن الإسلام هو الحل. كانت هذه هي أيضًا المرحلة التي زاد فيها اهتمام حماس بالاشتراك في السلطة

والاشتراك في انتخابات المجلس التشريعي، الأمر الذي عكس، من ناحية، الثقة في النفس والإيمان بالقوة، ومن ناحية أخرى، تراجع وفقدان دعم الجانب الثاني. ووصلت الأمور إلى قمتها في انتخابات المجلس التشريعي (يناير 2006) التي حققت فيها حماس إنجازًا فاق كل تصوراتها: أكثر من نصف مقاعد المجلس التشريعي.

ومن هنا حصل الصراع على طبيعة أزلية، وأصبحت المسائل المطروحة مسائل وجودية، تخشى فتح من أن يؤدي تسليم السلطة لحماس إلى سد الطريق على الاتجاه الديمقراطي، ويضع حدًا لكل الإنجازات السياسية التي حققتها منظمة التحرير بما فيها اعتراف الأمم المتحدة بها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، وتعيين سفير في الأمم المتحدة واعترفت بها دول كثيرة في العالم واتفاقات أوسلو التي أعلنت حماس أنها لا تعتزم الاعتراف بها. هذا قبل أن تبدأ مناقشة المسائل المتعلقة بالمجتمع ونمط الحياة، ووضع المرأة والعشيرة والقبيلة ومكانة الإسلام في الحياة اليومية.

زاد عمق الفجوة بين الجانبين، ولم تنجح محاولات الوساطة التي تطلبت مرونة من جانب حماس في مسائل مبدئية لها آثار دينية. وخشوا في فتح من ألا تحترم حماس موافقتها (اتفاق مكة، فبراير 2007) بخطاب تعيين وفد موحد، يعنى باحترام الاتفاقات والقرارات السابقة التي وقعتها منظمة التحرير. لذلك واصلوا الحفاظ على مراكز القوة السلطوية ولم يسلموها. ورفضوا في حماس الموافقة على هذا الرفض، واعتبر قادتها ذلك مؤامرة عربية ودولية تهدف إلى إبعادهم عن السلطة، وقاموا بتنفيذ الثورة في قطاع غزة (يونيو 2007). سيطروا خلال ساعات على قطاع غزة، بقوة مدربة ومميزة، وأبعدوا رجال فتح وأصبحوا هم الحكام الوحيدين في القطاع.

وقسمت مناطق السلطة الفلسطينية إلى كيانين منفصلين. كان هذا الخلاف عميقًا وواضحًا، وبدأت تجري الاتصالات بين المنظمتين بوساطة مصرية بعد الثورة بشهور طويلة. ونشأ كيانين آخرين كل يتهم الآخر بالانقلاب، وعدم احترام قواعد

اللعبة الديمقراطية ورفض تسليم السلطة، وفي المنتصف يقع سكان القطاع ضحية للعزلة الطويلة التي فرضت عليهم.

يعتقد مأمون فندي، الكاتب الصحفي المصري المقيم في واشنطن والذي يكثر من تناول مشكلة الخلافات العربية، أن هذه الخلافات هي أحد الموانع الأكثر صعوبة في سبيل أي مصالحة داخلية، فما بالك بالتسوية السلمية مع من هو غير عربي؟! لذلك لا بد من توضيح هذه الخلافات وحلها قبل أن نضع أنفسنا محل سخرية حينما نناقش السلام مع الآخر الأمريكي، الإسرائيلي أو الغربي[35].

عدم وجود آلية لإدارة وضع عدم الموافقة على هذا الواقع

لا يمكن حتى الآن إيجاد اتفاق، ولو على الإدارة في ظل ظروف عدم الموافقة. الخلاف الذي نشأ في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة هو تعبير عن أحد الموانع الأكثر تعقيدًا التي تواجهها القيادتان الفلسطينيتان في هذا الوقت. ويعني بذلك فترة طويلة من الخلافات والأزمات التي لم تحل عبر طرق التوضيح والتفاهم. منذ بداية الانتفاضة الأولى، حينما ظهرت حماس، أحدثت دائمًا متغيرًا صداميًا ومواجهات بينها وبين نشطاء فتح على خلفية الصراع على مراكز القوى - بعضها كان مصحوبًا بأعمال عنف وسفك دماء. وفي كل هذه الحالات تشكلت لجان تفسير ومصالحة لم تعلن أبدًا نتائجها التي التزمت بنشرها ولم ينجحوا في منع الأزمة القادمة. وهذا نتيجة لفقدان الثقة التي يحركها إيجاد آلية تدار بموجبها الحياة اليومية في حال عدم الاتفاق. حينما أعلنت حماس عن استعدادها للاشتراك في انتخابات المجلس التشريعي الأخيرة (يناير 2006) أمل الجميع في إيجاد الآلية، ومنذ ذلك الوقت ستحدد الجماهير من يدير شئونها. لكن الواقع أوضح أن الأمور ليست هكذا، على الرغم

(٣٥) انظر جريدة الشرق الأوسط 1 ديسمبر 2008: http://www.aawsat.com/print.asp?did=497139&issueno=10961

من أن أحدًا لم يشكك في نتائج الانتخابات، بما في ذلك الخاسرون من فتح. لكن رفض حماس الاعتراف منذ تأسيسها باتفاقات أوسلو وبقرارات منظمة التحرير من ناحية، وخشية فتح من ضياع وضعها ومراكز قوتها التي تحتفظ بها من ناحية أخرى، ضيع كل شيء. صحيح أن حماس أعلنت قبل الانتخابات أنها غير ملتزمة بهذه القواعد، لكن زعموا في فتح أن أحد المبادئ الديمقراطية هو الاستمرارية وأنه لا يمكن ضمان الاستمرارية إذا كان من انتخب يتنكر للالتزامات التي قبلها سابقه. خاصة أنه لا تشيع في منظومة العلاقات الدولية ظاهرة التنكر للقرارات السابقة، وإذا رغبت حماس في أن تكون جزءًا من المجتمع الدولي، كما صرحت، فإنه يجب عليها أن تقبل قواعد اللعبة. لكنهم في حماس واصلوا التشبث برأيهم وطلبوا تسلم السلطة انطلاقًا من فرضية أنه يمكنهم بطريقتهم إثبات أنه يمكن أيضًا عكس ذلك. ووجدوا في فتح صعوبة في قبول ضياع السلطة والإنجازات التي حققتها منظمة التحرير في السنوات الخمس والأربعين السابقة. واعتبروا موقف حماس تعنتًا وهواية لأشخاص خبرتهم الدولية محدودة جدًا. صحيح أنه بدأ هنا تراجع في موقف حماس، حيث اتضح لها من كل ما سبق أنه لا يمكن تجاهل قواعد اللعبة الدولية. لكن الولاء للمبادئ الإسلامية، التي لا تتيح وفقًا لتفسيرات حماس الاعتراف بسيادة أجنبية على الأرض التي تعتبر أرض وقف أو في المنطقة المعرفة باسم «دار الإسلام» (المنطقة التي يسيطر عليها الإسلام) وأيضًا الارتباط الذي أوجد بدول ومنظمات راديكالية وإسلامية مثل إيران وحزب الله يصعّب جدًا من إيجاد آلية لإدارة وضع الأزمة. ولم تنجح بعد المحاولات المصرية لرأب الصدع في أجل إيجاد آلية متفق عليها ـ ذلك لأن النظام المصري يمثل بدرجة كبيرة في نظر حماس مصالح أبو مازن والسلطة الفلسطينية في رام الله. والنتيجة هي ازدياد اتساع الفجوة وتعمقها، فمواطنو القطاع لا يجدون احتياجاتهم الأساسية، والحل السياسي غير قابل للتنفيذ حتى إن تحقق، هذه الحقائق تزيد من عملية انهيار المجتمع الفلسطيني

وقد تقضي مستقبلًا على حلم الدولة المستقلة. كشفت العملية الإسرائيلية في قطاع غزة (الرصاص المصبوب ديسمبر 2008 ويناير 2009) أبعاد التمزق الفلسطيني الداخلي، وأوضحت إلى أي مدى يعكس التمزق في الساحة العربية أيضًا. لم يدن أحد من رجال فتح العملية الإسرائيلية مع انطلاقهًا في غزة. وألقى الصوت الذي خرج من رام الله في بداية العملية، بالمسئولية على حماس وأشار إلى التحذيرات التي وجهت نحوها قبل العملية من هجوم إسرائيلي محتمل إزاء إطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية ومواطنيها. وهكذا أيضًا تصرفت مصر والسعودية. وفشلت أيضًا محاولات عقد قمة عربية بمبادرة من الدول الراديكالية المؤيدة لحماس، لبحث العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. في النهاية عقد مؤتمرا قمة منفردين: الأول في الدوحة، عقدته الدول المتطرفة، ومثل فيه قادة حماس الجانب الفلسطيني، بينما عقد الثاني في السعودية، حيث التقى هناك الرئيس المصري حسني مبارك وملك الأردن عبد الله. وجسدت هذه الاجتماعات المنفردة أبعاد الخلاف الذي تفجر بين الجانبين في الساحة الفلسطينية وبين الكتلتين في الساحة العربية.

بلاغة الكلمات والشعارات

تحتل الكلمة مكان الفعل حينما يكون الوضع مستحيلًا وحينما توجد في الخلفية سلسلة طويلة من الموانع التي تغرس، كل من زاوية مختلفة، العصي في الجمجمة. هنا تصبح الكلمة ورقة أساسية في الصراع ضد إسرائيل وفي الخلاف بين القوى المتشددة في الساحة الفلسطينية الداخلية. ويشير فؤاد عجمي في كتابه «الفخ» إلى ظاهرة بلاغة زعماء الدول العربية الخطابية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ـ كأحد تجليات لا حيلتهم. لقد سمى هذه الفترة باسم «أزمة الكليشيهات المتضخمة» (عجمي 74: 2001)، حيث أصبحت الكلمات هي الأساس، وتنافس الحكام فيما بينهم من يقول ماذا بصورة أكثر بلاغية، ويترك طابعًا أكثر

عمقًا على آذان المستمعين. ولم يفكروا بالمرة في معنى الكلمات التي قالوها وما إذا كان بها أي بُعْدٍ قابل للتطبيق على مستوى السطح. وهي لغة جذابة تعد أحد أسلحة العروبة في القاهرة ودمشق. لقد سممت الناس وخلقت انطباعًا بالقوة البالغة... كان أنصار الإصلاحات... مقتنعين أنه بهذا الأسلوب ... يمكن إخفاء العفن والمداهنة (عجمي 75: 2001)، وفي معرض حديثة يتساءل عجمي، بعد أن يتهم العروبة بخلق ثقافة الوهم: «بطبعها الحركة الفلسطينية بكلمات، ألم تصنع الثقافة الشيء الطبيعي جدًا: العودة إلى ما هو شائع، وجعل الموضوع مسرحًا لنظرية الخطاب، وإعادة خلق العالم بمقولات طائرة، بينما يظل الجوهر بلا أي تغيير؟» (عجمي 289: 2001). في الساحة الفلسطينية علمتنا حماس وفتح أن الواقع المعقد يترك فيهن بصماته؛ فبعد عدة شهور من عملية الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة (يوليو 2009) عقدت حماس في قطاع غزة مؤتمرًا خاصًا تحت عنوان «ثقافة المقاومة». وتناول مسألة كيفية الحفاظ على ثقافة المقاومة، في واقع يريد فيه الجميع تصفيتها ـ ليس فقط إسرائيل وإنما أيضًا الإخوة العرب والفلسطينيين. وتناولت كل المضامين والتوصيات التي طرحت في المؤتمر ثقافة وفنًا وأدبًا وكيفية التعبير عنها في هذه القنوات. لم تذكر كلمة واحدة عن مواصلة العمليات ضد إسرائيل، ولا أي دعوة للتسلح أو عن طريقة تغذية ثقافة المقاومة المسلحة[36]. وأوردت صحيفة القدس التي تصدر في شرق القدس مقالات نشرت في صحيفة إنترناشيونال هيرالد تريبيون الأمريكية عن صحفي تابع مناقشات المؤتمر، قال فيها: إن قيادة حماس ركزت على طرق كفاحها بتأكيدات جديدة. لقد بدأت تستخدم لغة جديدة: «المقاومة الثقافية» التي تهدف إلى استيعاب الجماهير لفكرة المقاومة عبر الأدب والثقافة.

(٣٦) 2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO 23/:http: / /www.palestine-info.info /ar /default.aspx?xyz=U6Qq7k

2b8BcqL9pxbUFTwQ9vOieUjGmdfm4Pi4Y3fssinNHkRk1/.2b1c5rqT7WF/.2bi1s7wM6wV5/.

3d/.2bimnO2A/.yLhlWIW6YJMm1Au4Nh4mR1cSseRffzun4l7QuKme

وللتدليل على ذلك أوردت عدة عروض طرحت في المؤتمر، يتناول أحدها إشارة ما إلى العمليات «الانتحارية». وتورد الصحيفة في خلفية ذلك أيضًا سلسلة من التعبيرات عن قادة حماس الذين يوضحون أن هذه هي الطريقة السليمة في هذه الفترة[37]. وسواء كانت هناك حقيقة أم لا في هذا التقرير، فمن الواضح أنه في خلفية ذلك يوجد الدرس المستفاد من العملية العسكرية في قطاع غزة، التي وضعت علامة استفهام كبيرة حول الفائدة من استمرار المقاومة المسلحة. هذا هو الدرس المستفاد الذي تعلمته فتح في السنوات التي سبقت اتفاقات أوسلو، بينما تلمح حماس في هذا المؤتمر إلى بداية الطريق الذي تحفظ فيه المقاومة وضعها كشعار مقدس وتخسر وضعها كوسيلة فعالة لدفع التطلعات القومية. هذه مصطلحات غايتها توضيح أن الحركة لا تعتزم الخضوع لمطالب «تصفية المقاومة» وفي المقابل ترسيخها في وعي الجماهير كأداة تعكس ثقافة الصمود وليس الاستسلام ولا الانهزامية، وبعد ذلك أيضًا كعائق في سبيل عملية البحث عن تسوية وفتح صفحات جديدة. وجدت فتح أيضًا صعوبة في التخلص من هذا الضعف واستخدمت كلمات لكي تعبر عن غضبها من إسرائيل التي تتمع بالتفوق، وتجاه حماس التي تتهمها بالتخلي عن المقاومة. ويوضح ذلك جيدًا الروح والأسلوب البلاغي الذي حاول المشاركون في مؤتمر فتح الأخير إملاءه (4-13 أغسطس 2009). وينص أحد هذه القرارات على ضرورة الحفاظ على «قدسية المقاومة» بكافة أنواعها، مع استخدام كل «الوسائل المتاحة». تزعم المعارضة الداخلية والخارجية، من داخل فتح وخارجها، بصورة قاطعة أنه لا يوجد هنا سوى كلمات، وأن المقاومة وفقًا لهذه الصياغات معناها العكس؛ أي: لم تعد هناك مقاومة مسلحة[38]. إنها كلام للاستهلاك أمام الجماهير، وغايتها

(٣٧) القدس 25 يوليو 2009.

(٣٨) انظر على سبيل المثال خطاب الافتتاح الذي ألقاه أبو مازن في موقع حماس.

http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%-2bi1s7LDPQCH%2fJlQHOiJKwYYCv9FQdpiOVwwiHihHSanu71magA2yo2xiNAFEomxFfzQl

القول بأننا لم نتخل عن المبادئ المقدسة. لكن هذا بالفعل ما يطلب منهم طوال العملية السياسية. لقد طلبت إسرائيل والدول الغربية من الفلسطينيين والعرب في كل المفاوضات كلمات وتصريحات. «اعترفوا بإسرائيل، تخلصوا من «الإرهاب»، أوقفوا كل أنواع العنف». من السهل جدًا تنفيذ إجراءات تعكس الاستجابة لهذه المطالب، لكن يصعب جدًا التصريح بها علنًا؛ لأن التصريح التفصيلي معناه التغير، والتغير معناه التعامل مع كل الموانع التي أشرنا إليها سابقًا، أي: دفع ثمن باهظ جدًا داخليًا، يمكن أن يكون أيضًا تهديدًا وجوديًا. لذلك فإنهم يكثرون من تجاوز هذين البندين: قول الشيء وعكسه واستخدام البلاغة كبديل لعدم القدرة على فعل أو تحقيق ما أرادوه.

فقدان الثقة في القيادات

نتيجة هذه العوائق والموانع المتراكمة هي فقدان ثقة الجماهير الفلسطينية بقيادتها. من وجهة نظر الرجل البسيط، الفلسطيني المقيم في رام الله أو غزة، وصل مسار الحركتين الرائدتين فتح وحماس إلى طريق مسدود. ويبرز هذا جدًا بعد عملية الرصاص المصبوب (يناير 2009)، لكن هناك دلائل كثيرة على ذلك ظهرت أيضًا قبل ذلك. فلقد فشلت حماس في قدرتها على دفع المسألة الفلسطينية، وأثبتت على مدى أكثر من عامين حكمت فيهما قطاع غزة وحدها أن المقاومة المسلحة لا تستطيع أن تقدم للرجل البسيط أبسط احتياجاته الأساسية. ومن ناحيته عاد أبو مازن ليعرب عن إحباطه من العملية السياسية، وأعلن أنه لن يقدم مرشحين في الانتخابات القادمة، وهدد بالاستقالة واتهم إسرائيل بالتعنت والولايات المتحدة بأنها لا تفعل ما فيه الكفاية لدفع العملية السياسية. وكانت دفعة السعادة التي انطلقت في غزة بعد الانفصال عن مستوطنات جوش قطيف (صيف 2005) وقتية جدًا استمرت بضعة أسابيع فقط، وطرحت بعدها أسئلة صعبة بشأن المستقبل وسادت

بعدها الفوضى بأبعاد لم يسبق لها مثيل إلى أن نفذت حماس الثورة (يونيو 2007)؛ وهي الضربة التي تلقتها المنظمة في عملية «الرصاص المصبوب». وأثبت الانخفاض المفاجئ في حجم إطلاق الصواريخ بعدها ما حذر منه خصومها منذ فترة، وعلى رأسهم أبو مازن، حيث قالوا: إن هذه مقاومة لا جدوى منها ولا تؤدي في النهاية إلا إلى الدمار وتنغيص حياة المواطنين. تعتقد حماس، وفقًا لبياناتها أيضًا، منذ «الرصاص المصبوب» أن هذا ليس وقت استمرار المقاومة المسلحة وأنه لا بد من إعطاء «راحة للمحارب»، للاعتداد «باحتياجات الجماهير» بل تحول دون إطلاق المنظمات الأخرى الصواريخ نحو إسرائيل أو زرع شحنات ناسفة. وهذا يكشف عدم فائدة المقاومة، لكنه لا ينتقص، حتى الآن، بصورة ملموسة من التأييد الجماهيري لها. يعرضها هذا الوضع أيضًا لمزيد من الضغوط من جانب إيران، التي تعتبر «المقاومة» قيمة مقدسة، لا يمكن أن نكف عنها لفترة طويلة.

إذًا، من على حق؟ هل طريق أبو مازن السياسي، وفتح والسلطة الفلسطينية، الذين يرون الواقع بصورة سليمة ويتحدثون إلى الجماهير بصراحة، لكنهم يعانون من تصور من اجتاز عملية أمركة وأسرلة - وهي تعبيرات حديثة جدًا لمصطلح المتعاونين - أم طريق حماس، التي تنزل الكوارث والأضرار لكنها تقدم شيئًا من الكرامة الوطنية التي لم يعد لها وجود في عصر الضعف، والاستغلال والخلافات؟.

هل القاسم الوطني المشترك، الذي وحد المجتمع الفلسطيني حتى الآن، ما زال موجودًا أم أننا شهود على انهيار المجتمع وفقدان القواسم المشتركة التي وحدته؟ في ظل هذا الواقع هل يوجد زعيم فلسطيني يمكنه أن يعرض على شعبه أي مبادرة لتسوية الخلاف مع إسرائيل ويحظى بتأييد شعبي؟ توجد أصوات في الجمهور الفلسطيني لا تصرح بذلك علنًا، وتأمل في اليوم الذي تعود فيه إسرائيل إلى السيطرة على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب مرونة إسرائيل النسبية التي سادت آنذاك، في مقابل الصعوبات والتعلق الزائد بالبيروقراطية الفلسطينية

الحالية. ألا يعد توحيد الصفوف شرطًا مسبقًا لبلورة تسوية مع إسرائيل؟ هل لا توجد مصلحة إسرائيلية؟.

طرق التعامل

مرت العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية بعدة تحولات منذ عام 1948 إلى أن أعلن عن إقامة دولة إسرائيل. وعلى مدار هذه السنوات سعت إسرائيل إلى شخصيات وجماعات يمكن إجراء حوار معها من أجل التوصل إلى إنهاء للصراع. لقد اعتبرت الحاكم العربي شخصية تمسك في يدها بمفتاح كل شيء ونسبت له قدرة لا توجد لدى القيادات التي تترأس دولًا وجهات غربية. واعتبر الرأي العام، والجماهير والمعارضة، في الخطاب الإسرائيلي العلني عنصرًا مهملا، له تأثير سلبي. وأوضحوا بهذا أيضًا فشل المخابرات في توقع أحداث تاريخية مثل بدء حرب أكتوبر (1973) وزيارة السادات لإسرائيل (نوفمبر 1977) وإنهاء الحرب الإيرانية العراقية (1988) وغزو العراق للكويت (1990) واندلاع الانتفاضة الأولى (1987) وغيره. فإذا كان كل شيء في يد الحاكم ولم يعتد إشراك مستشارين كثر بل وأحيانًا يتخذ القرارات بمفرده، فمن الواضح أنه لا يمكن توقع خطوات هامة من هذا النوع.

لكن أثبتت الانتفاضة الأولى أن هناك جمهورًا له موقف ويمكنه الوقوف والتعبير عنه بطرقه الخاصة. لقد أحدثت الانتفاضة ثورة من المنظور الاجتماعي حيث رأي معارضوا الأنظمة العربية ومحبو العروبة في اندلاع الانتفاضة دليلًا على قدرة الجماهير التي يروجون لها طول الوقت. لكن على عكس التوقعات الأولى، قاد زعماء الانتفاضة هذه الجماهير إلى اتجاهات أخرى. ليس إلى تصعيد المواجهة مع إسرائيل وإنما إلى نوع جديد من الصراع، غايته الحوار وليس الصدام. وبصورة متناقضة ساهم المطلق صراحهم في صفقة جبريل (1985) سيئة السمعة في إسرائيل، في تغيير وجه النضال الفلسطيني ضد إسرائيل. ارتكن هذا النضال على عملية

عميقة من الفهم وتحليل الظروف التي أدت إلى الإخفاقات الفلسطينية، وإلى الضعف الذي آلت إليه منظمة التحرير بعد اندلاع الانتفاضة والبدائل الأخرى المطروحة. وما أن بدأت العجلة تدور حتى اتضح أساسان قادا محدثي هذه الانتفاضة, الأول هو فقدان الثقة في قدرة الصراع المسلح «الإرهاب»،المعروف الآن بأنه مقاومة كأداة وحيدة لدفع حل المشكلة الفلسطينية، سواء بسبب طبيعته «الإرهابية» التي تثير الاشمئزاز في أنحاء العالم أو بسبب التشويه الذي تقوم به إسرائيل والتغطية الدولية التي تحظى بها. والثاني هو الاعتراف بالرأي العام الإسرائيلي كعنصر له ثقل يمكنه حسم وإحداث تغييرات ملموسة لصالح المسألة الفلسطينية. اتضح هذا بعد دراسة مستفيضة للاتجاهات داخل المجتمع الإسرائيلي، والمسائل التي على رأس اهتماماته، والتاريخ الصهيوني والأسس التي اعتمد عليها قلق الوجود اليهودي، التي يجد العالم العربي صعوبة في فهمها حتى الآن. تأثر هذا النضال أيضًا بالتفاعل البالغ الذي أوجده الاتصال غير الوسيلي بين إسرائيل ومواطني غزة والضفة الغربية الذين احتاجوا سوق العمل الإسرائيلي. شكل هذا الاتصال، بين مواطني غزة بصفة خاصة، الاتجاه الذي يجب السعي إليه والنموذج الذي يجب بموجبه تشكيل الدولة الفلسطينية المستقبلية. بمعنى آخر: على عكس الدول العربية الأخرى تستطيع هذه الدولة إثبات نجاحها فقط إذا تمسكت بإسرائيل، واستعانت بها وقلدتها. هذا الدمج للحوار والصراع غير العنيف، على الأقل في مرحلته الأولى، منح هذه القيادة تأييدًا بالغًا جدًا في الساحة الدولية، وبدأ حوارًا واسعًا مع الرأي العام في إسرائيل، وخلق ضغطًا دوليًا على إسرائيل وفرض على قيادة منظمة التحرير المخضرمة تغييرات تاريخية واسعة، مثل إعلان الاستقلال في نوفمبر 1988.

لكن كانت تختبئ في خلفية هذه الأحداث رسالة من جانب الجماهير الفلسطينية، لم تستوعبها دولة إسرائيل وقطاعات كبيرة من الجمهور الإسرائيلي أو رفضت قبولها. حاولت الرسالة القول: إن هناك شراكة بين مواطني قطاع غزة

والضفة الغربية وبين إسرائيل بشأن إنشاء كيان فلسطيني مستقبلي. هذا الكيان يمكن أن ينجح فقط إذا ساعدته إسرائيل وعلمته حتى لا يسير في طريق الدول العربية الأخرى. ويمكن أن تضمن إسرائيل أيضًا، إذا لم تنتهك «معاهدتها» مع الرأي العام الفلسطيني، وجود وازدهار المجتمع والدولة الفلسطينية.

ومع ذلك، فإن الكثيرين في قطاع غزة يعتقدون أن إسرائيل راهنت مرة أخرى على الزعيم الأوحد لأنه يمكن أن «يوفر البضاعة». ونسيت وجود الجمهور الفلسطيني كخاضع لمسئولية السلطة الفلسطينية وتركته في يد قادة لا يعتبرون التقارب مع إسرائيل عينًا بعين مع قيادة الانتفاضة الأولى، وإنما حاولوا تقليص هذا التقارب ووضع إطارات له. ونتيجة لذلك نشأ في مناطق السلطة الفلسطينية سلطة شبيهة بتلك التي في الدول العربية، اتسمت بازدواجية اللغة، والفساد، ومحاباة الأقارب والمحسوبية، وفوق هذا وذاك الارتباط المطلق بممثلي السلطة الذين أساءوا جدًا لظروف معيشة الجماهير مقارنة بالفترة التي سبقت الاتفاقات.

جاء انتصار حماس في الانتخابات عام 2006 وأحداث شبيهة سبقت هذه الانتخابات، لتثير أسئلة ثاقبة في إسرائيل حول ميول الرأي العام الفلسطيني، الذي اعتبر في بداية الطريق مؤيدًا لعملية السلام ويعتبر إسرائيل نموذجًا يحتذى. هذه الأسئلة جاءت مصحوبة بالضرب على الخطأ والمزاعم الصعبة بأن إسرائيل تركت الجماهير الفلسطينية ونسيت الغطاء الذي قدمته للتغيير الذي أحدثته الانتفاضة الأولى في موقف منظمة التحرير وفي المعسكر الفلسطيني برمته (شيف، هآرتس 27 يناير 2006). هذه المساندة الجماهيرية كانت تكفي لأن تنحي جانبًا جزءًا كبيرًا من الموانع المذكورة أعلاه. وبدون هذه المساندة الجماعية، التي أعطت الأمل للجماهير في أنحاء العالم العربي، كان يمكن أن نشك في إمكانها إحداث التغيير الذي بدأ ووئد في مهده.

هل هذا الأمر قابل للتغيير؟ هل يمكن لإسرائيل أن تعود وتتواصل مع الجماهير الفلسطينية؟ أم أن الحركات الإسلامية سيطرت على الجماهير وغرست فيهم ثقافة المقهورين والضعفاء ومعها عدم الثقة في إسرائيل؟ هل لم يعد هناك وجود لروح الانتفاضة الأولى التي أرادت أخذ مصير الفلسطينيين في يدها؟ كيف يمكن التعامل مع هذه الصعوبات؟ وهل قدر على الإسرائيليين والفلسطينيين الاستمرار في دفع ثمن العنف؟ هل يمكن أن يشير فشل محادثات التسوية الشاملة إلى أنه لا يمكن تجاوز هذه الموانع؟ هل في كل مرة نقترب من الحل يكون هناك من يهتم بإبعاده عنا؟ بعد جهد عسكري فاشل، يميل الكثيرون للقول بأنه يجب استخدام قوة أكثر. وبعد العملية السياسية الفاشلة، يميل الكثيرون إلى الاعتقاد بأن هذا يثبت أنه لا يوجد شريك في الجانب الثاني[39]. لقد فاقم استخدام إسرائيل البالغ للقوة خلال الانتفاضة الأخيرة من ظاهرة العمليات «الانتحارية». فلقد أزالت إسرائيل كثير من القيود التي فرضتها على نفسها قبل ذلك في محاولة منها للتغلب على العنف الفلسطيني، وأعادت احتلال المدن التي سبق أن سلمتها للسلطة الفلسطينية، ودمرت أغلب البنية التحتية للسلطة، وألحقت ضررًا بالغًا بالمنظمات «الإرهابية» الفلسطينية، وصفت كثيرًا من نشطائها ومع شديد الأسف كثيرًا أيضًا من الأبرياء. ومن جانبهم لم يقف الفلسطينيون في وجه هذه القوة البالغة التي استخدمتها إسرائيل ضدهم وساروا وراء دعاية المنظمات المتطرفة في العامين الأولين للانتفاضة[40] وعززت الجنازات الكثيرة التي تمت تقريبًا بصورة شبه يومية، من مشاعر الانتقام. وأصبح الانتقام عنصرًا رئيسيًا أملى رد الفعل الفلسطيني. انضمت كثير من المنظمات الفلسطينية، بما فيها العلمانية، إلى دائرة العمليات «الانتحارية»، على الرغم من

(٣٩) انظر أيضًا: م شتاينبرج (2008) يواجهون مصيرهم، الحركة الوطنية الفلسطينية 1967-2007 ص400-401.

(٤٠) انظر على سبيل المثال أحمد ياسين في 2003.

http://www.gazapress.com/arabic/modules.php?name=News&file=article&sid=4855

موقفها المبدئي الرافض لعمليات من هذا النوع. حيث حظيت ثقافة المقهورين والمستضعفين بدفعة قوية. واعتبر المنتحر بطلًا ناجحًا، ولو جزئيًا، في مساعدة شعبه في الوقوف بقوة أمام «آلة الحرب الإسرائيلية». واحتلت أسطورة الضعيف الذي يواجه قوى أكبر منه، مكانتها لدى الكثيرين وأصبحت عنصرًا رئيسيًا في الدافعية التي أبداها كثير من الشباب الفلسطيني الذين طرقوا أبواب المنظمات المختلفة وطلبوا تنفيذ عملية انتحارية. لكن ما أن انتهى هذا التصعيد، حتى بدأت الأطراف في البحث عن حلول. لقد أنهكوا من العنف والمعاناة. أن الفلسطينيين تحت الثمن الفادح الذي دفعوه وأصاب النفس الإسرائيلية حالة من السأم من المواجهة المسلحة ومن الغضب على الفلسطينيين، الذين أجبروهم على العودة إلى استخدام القوة والخوف من أن يكون أمنهم ما زال محل شك.

لقد اختارت إسرائيل الخيار الفردي وبدأت في مناقشة عامة موسعة عن مكاسبها وخسائرها. أما الفلسطينيون، الذين تتعلق أمورهم الداخلية بدرجة كبيرة بالإجراءات الإسرائيلية، فقد دخلوا في معركة صراعات وخلافات داخلية، احتل فيها الوضع أحادي الجانب مركزًا رئيسيًا. فلقد أثبت، على الأقل في بداية الانشغال به، من وجهة نظر داخلية فلسطينية، صدق طريق معارضي المفاوضات مع إسرائيل؛ أي: حماس ومؤيديها، وفشل طريق التيار الوطني الذي تبنى مسار المفاوضات قبل التوقيع على اتفاقات أوسلو. ومن وجهة نظر هذا التيار معنى هذا الاتجاه الخطير هو أن إسرائيل تصادر ثانية من الفلسطينيين القدرة على تحديد مصيرهم. ورافق الصراعات ظاهرتان: الأولى: ضعف السلطة الفلسطينية البالغ، والثاني: الفوضى العارمة التي مست بقوة أمن المواطنين.

ويوجد في ذلك قدر من التعجيل بتعزيز قوة حماس، الذي كانت بدايته اندلاع الانتفاضة الثانية، حينما أعلنت إسرائيل عن أنه لا يوجد شريك فلسطيني ـ الأمر الذي فسره الفلسطينيون بأن الشريك هو من يقبل الإملاءات الإسرائيلية.

عزز تدمير البنية السلطوية للسلطة الفلسطينية «حليف» إسرائيل من التفسيرات السابقة. كما أن الانفصال أحادي الجانب الذي نفذ بعد موت ياسر عرفات أضاف بعدًا لهذا الإحساس، وعبر عنه أيضًا في صناديق الانتخابات وأدى إلى انتصار حماس في الانتخابات (2006).

إذن فما هي الفائدة التي جنتها إسرائيل من اليد القوية التي مارستها عبر السنين الأولى من الانتفاضة؟ هل كانت إسرائيل ستستمر في سياسة اليد القوية لو أنها عرفت أن هذا الاتجاه سوف يؤدي في النهاية إلى ارتقاء حماس للسلطة؟ ومن المحتمل جدًا أن هذا صحيح، لأن الميل في أوقات الأزمة من هذا النوع هو صد أي تهديد. لقد اعتدنا أن نقيم حسابًا للنفس متأخرًا جدًا، بعد أن ينقشع دخان المدافع.

هل يمكن أن يكون هناك وضع يوفر فيه الردع الإسرائيلي الهدوء المأمول ويمنع عمليات إطلاق النيران و«الإرهاب» ضد إسرائيل بصورة دائمة؟ بمعنى آخر: هل يمكن الاعتماد على نتائج عملية الحائط الدفاعي (جنين 2002) و«الرصاص المصبوب» (قطاع غزة 2009)، كرد على التهديد الفلسطيني؟ ما هي الفائدة من هذا الردع وإلى أي مدى سيؤثر؟ من المؤكد أنه محدود. واقع اللا سلم واللا حرب ـ هكذا تعلمنا من مصر عشية حرب 73 ـ أنه غير ممكن، فما بالك بالساحة الفلسطينية التي تشغل بصورة دائمة العالم العربي والمجتمع الدولي؟ خاصة أنه تظهر فوق السطح أصوات إحباط وعدم رضا تريد أن تخرج من حالة الجمود، والتخلص من الصعوبات اليومية والعمل على حل المشكلة. يتطلب الفراغ السلطوي الذي نشأ في هذه الحالة، تدخل عناصر من الخارج مثل إيران وحزب الله، والقاعدة ومنظمات الجهاد العالمية التي لن تتحمل أبدًا وضع تسوية أو وقف إطلاق نار في المنطقة. فهؤلاء بصورة عامة يبقون على مجموعة واحدة على حساب الأخرى ويدفعون إلى ترسيخ واقع «الإرهاب» والجهاد. وإذا أضفنا إلى ذلك الاتجاهات الديموغرافية التي تشير إلى أنه خلال عقدين سيتغير الميزان الديموغرافي بين البحر والنهر، ونصل إلى نتيجة

أن إسرائيل لا تستطيع الاعتماد على الضعف الفلسطيني كعنصر يوفر لها حصانة أمنية إلى الأبد، وإذا كان الأمر كذلك فإنها ستتبنى موقف الجماعات اليمينية في المجتمع الإسرائيلي التي تعتقد أن وضع غير اليهود في المنطقة هو وضع الضيوف الذين لا يحق لهم الحصول على حقوق السيادة، والمواطنة العادية. بمعنى المخاطرة بصراعات داخلية على خلفية صدام القيم بين الأخلاق اليهودية التي ترى المساواة بين البشر الذين خلقوا معهم، وبين العلاقة بغير اليهود، وعدم الاستقرار السياسي والضغوط الدولية إزاء عدم الموافقة على العلاقة غير الأخلاقية من هذا النوع.

الجانب الإسرائيلي ـ الذي يتمتع بحصانة أمنية واقتصادية، واستقرار نسبي، وضع مجتمع ديموقراطي حر له أجهزة مستقرة نسبيًا في إدارة الخلافات وعدم الموافقة ـ لا يمكنه أن يتجاهل الموانع الكثيرة التي تواجه الطرف الثاني. فالمفاوضات في حد ذاتها تعد بالنسبة للجانب الفلسطيني متكأ في صراعه مع خصومه الداخليين. وفي الوضع الذي يدعي فيه الخصم أن إسرائيل ليس لديها أي نية للحوار وأن كل اهتمامها هو اللف والخداع، فإن وجوده دليل على أنه يمكن دفع حل المشكلة الفلسطينية.

بالتالي ما الذي يجب أن نفعله؟

السمة العامة للموانع التي أشرنا إليها من قبل هي الصورة التي يتعامل بها الفلسطينيون والعرب مع «الآخر» وأنماط السلوك التي نشأت نتيجة للتواصل مع «الآخر». أي بالثقافة والدين المحلي الذي أوجدته منظومة العلاقات ثنائية القيمة تجاه الغرب الذي سيطر على المنطقة سنوات كثيرة وأن إسرائيل جزء لا يتجزأ منه. ويعنى بذلك أيضًا إحساس الدونية إلى جانب الرغبة الجامحة في التقليد. في كتاب «الاستشراق» انتقد إدوارد سعيد بحدة الصورة التي يصف بها المستشرقون الغربيون الشرق الأوسط ويحللونه، وقال: إنه يوجد في الولايات المتحدة اتفاق عام تقريبًا على أنه لا وجود للعربي الفلسطيني من الناحية السياسية، وحينما يكون هناك من

يعترف بوجوده، فإنهم يعتبرونه مزعجًا أو إنسانًا شرقيًا. على حد قوله «هذه بداية العنصرية، النمطية والثقافية... والأيديولوجية واللا إنسانية التي يأسر فيها العرب... فقد بدأ كل فلسطيني يشعر أنها مصيره وعقابه الخاص» (سعيد 31:2000) وفي المقابل يشير فؤاد عجمي في كتابه «قصر الأحلام العربية» إلى النظرة المتناقضة التي نمت لدى العرب تجاه الغرب الذي حقرهم وسحرهم في نفس الوقت. في وصفه النظرة للغرب يورد عن أحد الباحثين العرب الكلمات التالية: كره زعماؤنا ومعلمونا الغرب وأحبوه في نفس الوقت: لقد كان الغرب هو مصدر كل ما اشتهته أنفسهم ومصدرًا لمعاناتهم واحتقارهم للذات في نفس الوقت. هكذا غرسوا فينا عقدة الدونية تجاه الغرب وتبجيله (عجمي 2000 ـ 67).

لا يمكن أن تتجاهل إسرائيل هذه الشحنات الثقيلة التي يحملها الفلسطيني في قلبه. في بعض الأحيان يبدو أن الموانع اليهودية الداخلية تحول دون رؤيتها السليمة لما يحدث في الجانب الثاني. على سبيل المثال، حينما أدارت المفاوضات مع الفلسطينيين لم تلتفت إلى معاني التغييرات الاجتماعية والقومية التي أحدثتها الانتفاضة الأولى ـ وهي تغييرات حملت محاولة التعامل مع الموانع التي تحدثنا عنها تفصيلًا من قبل. ما كان من الممكن أن يصل عرفات ومنظمة التحرير إلى التوقيع على اتفاقات أوسلو لولا أن فرضت عليهم قيادة الانتفاضة الأولى إعلان الاستقلال في 1988 الذي غير بالطبع طبيعة الصراع مع إسرائيل. كان من المقرر أن تكون عودة عرفات إلى البلاد جزء من العملية وليس أساسها. فلقد واصل المجتمع الفلسطيني الاحتياج لإسرائيل حتى بعد وصوله. ومن وجهة نظرها كانت إسرائيل مفتاح منع الانهيار السلبي للكيان الفلسطيني وللازدهار «الملتوي» لعملية تنفيذ اتفاقات أوسلو، لو وضعت نصب عينيها الجماهير الفلسطينية، ولو أنها كانت متسامحة بدرجة أقل، ولو وضعت في اعتبارها محاسبة عرفات على كل ما استخدمه من ازدواجية اللغة تجاه الالتزامات التي التزم بها في هذه الاتفاقات، لكان الأمر قد ألزمه بذكر

الحقيقة لجماهيره والتعامل مع الموانع والعقبات التي يضعها معارضوه من الداخل في طريقه. كان من الممكن أن يكون تأييد الجمهور كبيرًا ومتزايدًا، لو أن إسرائيل اعتبرت الفساد تهديدًا لاستمرار تطبيق هذه الاتفاقات.

لقد انتهى عصر عرفات، الذي جسد بشخصيته أغلب هذه الموانع والتي لم يكن مناص منها. ومعه بدأ التحول من سياسة فرِّق تَسُدْ الداخلية، وازدواجية اللغة وعدم الشفافية، إلى سياسة الحقيقة، التي تتجادل فيها وجهتا نظر متعارضتان وخصمان هذه في مواجهة تلك بصورة علنية، حيث يكون الجمهور واعيًا وشريكًا في ذلك. هذا الواقع في حد ذاته هو نتيجة للاتصال مع إسرائيل أو لاتفاقات أوسلو. ذلك لأنه لا يوجد في العالم العربي نموذج لمنظومة ـ علاقات مدروسة جدًا، متساوية وشعبية بين القوتين السياسيتين المتصارعتين كما في الساحة الفلسطينية. حيث أوجد بالطبع الانفصال الجغرافي بين غزة والضفة الغربية منذ الانقلاب الذي نفذته حماس في 2007، إضافة إلى الخلاف الداخلي، شللًا سياسيًا وربما أيضًا ارتبطًا متبادلًا بين الطرفين في مسائل قومية رئيسية لها ثقل بالغ.

وعلى الرغم من غيرية إسرائيل، إلا أنها كانت وما زالت لاعبًا رئيسيًا في الساحة الفلسطينية، وبخاصة في المسألة المطروحة في الأجندة الفلسطينية منذ انتخاب أبو مازن رئيسًا: هل الطريق السياسي للمفاوضات أم الطريق العسكري للمقاومة والجهاد؟ما الذي يحقق للفلسطينيين تطلعاتهم؟ موقفها يمكن أن يعزز أو يضعف الجانبين. تتطلب المفاوضات التي تعتبر مفتاح استمرار النقاش الفلسطيني الداخلي التعامل مع عقد نفسية وموانع داخلية معقدة.

من المنظور الفلسطيني ليس واضحًا ما الذي تريده إسرائيل. منذ سنوات يكثرون في حماس من طرح ادعاءات لها بعد دعائي في بعض الأحيان ـ لكنها تعكس إحساسًا فلسطينيًا سائدًا ـ بأنه حتى الآن لم توضح إسرائيل ما هي حدودها. فهل تعتزم مواصلة احتلال مناطق أخرى؟ وإذا كانت مهتمة جدًا بالتسوية الدائمة مع

الفلسطينيين، فلماذا ليس لديها استعداد للإعلان عن حدود 67 على أنها حدودها النهائية؟ بل إن أبو مازن أوضح هو الآخر في رده على مزاعم بأنه رفض مقترحات إيهود أولمرت السخية في نهاية 2008، أنه طلب توضيح أين تمر خطوط الحدود الإسرائيلية على الخريطة؟.

بمعنى آخر يوجد هنا تعبير عن عدم الثقة في إسرائيل، التي حتى وإن كانت غير صادقة وكل اهتمامها هو التعامل مع عائق فلسطيني آخر، فإنها تعتمد على واقع يمنحها التأييد. فإن إسرائيل لم تتعامل باحترام مع قرار المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 ـ على الرغم من أنها لا يمكن شكليًا أن تتجاهل مضمونه، إلا أنها واصلت الإعراب عن عدم ثقتها في صدق هذا القرار وتعاملت معه بإنكار بل وأحيانًا باستخفاف، ومع إحساس التنازل الذي يشعر به الفلسطينيون نتيجة لهذا القرار عن جزء كبير مما يعتبرونه أرضهم. كما أن إسرائيل لا تتحدث بوضوح عن منظومة التسوية الشاملة وتبدي ضعفًا في إخلاء أو في إزالة المناطق غير القانونية وتجميد البناء. وهذا دمج بين عنصرين أوجدهما واقع إشكالي جدًا من وجهة نظر الفلسطينيين يحسم الجدل الداخلي لصالح مؤيدي المقاومة المسلحة.

ومن هنا توجد أهمية بالغة لدرجة المصداقية والاستعداد المعلن من الجانب الإسرائيلي تجاه الطرف الآخر. مصداقية دون استعداد، واستعداد دون مصداقية، تشق بالفعل أي نسيج يمكن أن يعالج الثغرات والمشاعر التي أشرنا إليها آنفًا وليس فقط الحقوق والأراضي. كثير من الجماهير اليهودية لا تقبل حتى الآن تعريف «شعب» في السياق الفلسطيني، الأمر الذي يعتبره الفلسطينيون محاولة لمحو الاستعداد الفلسطيني أو العربي الذي أوجد في البلاد حينما جاءت الهجرات الصهيونية الأولى. الطريق إلى التغلب على الموانع الفلسطينية هو وجود استراتيجية ثابتة للسعي الصادق إلى التسوية، تشرك الجماهير من الجانبين، وتعدهم للتسوية ويصاحبها مبادرة وإنتاج أفكار. لقد غير رئيس الوزراء مناحيم بيجن والرئيس أنور

السادات وجه الشرق الأوسط حينما تعاونا بصدق، وأكثرا من نقل الرسائل المشابهة وفي ظهورهما العلني المشترك ووقعا معًا على اتفاقية سلام في عام 1979. ألزمت هذه الخطوة الجانب العربي بأن يضع على الطاولة مجموعة عريضة من الأسئلة التي تناولت الموانع الداخلية المتعلقة بالهوية، والثقافة والقواسم المشتركة العربية التي يمكن التعامل بها مع المشاكل العربية الداخلية. عمقت الأردن والفلسطينيون من الخطاب العربي في هذه المسائل في منتصف التسعينيات ـ حينما وقعوا على اتفاقات سلام مع إسرائيل. وصلت الأردن إلى خط النهاية وخرجت من دائرة الحرب، لكن الفلسطينيين لم يتخلصوا بعد من الرواسب السلبية التي خلفها عرفات وراءه.

واليوم يترأس أبو مازن السلطة الفلسطينية ـ وهو إنسان على الرغم من نقاط ضعفه إلا أنه لا يوجد بين صانعي القرار في إسرائيل من يتشكك في مصداقيته. فلقد أثبت قدرته على الوقوف أمام شعبه ويقول له الحقيقة عن كل آلامه. ويمكن لإسرائيل أن تخرج بفائدة كبيرة من فترة عمله إذا قادت النقاش إلى المسائل الجوهرية، أي: ما هي التسوية التي يتحدثون عنها؟ وما هو النمط الذي تتطلع إليه في نهاية المفاوضات؟ وأي منظومة علاقات يمكن أن توجد بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي؟ لكن لكي تفعل ذلك عليها أن تضع ثلاثة أسس تزيل المخاوف الفلسطينية بشأن نواياها:

- القبول العلني لمبدأ خطوط 1967 كحدود لإسرائيل والدولة الفلسطينية والمطالبة بإجراء مفاوضات عن تبادل الأراضي التي يوجد بها كتل استيطانية تهتم إسرائيل بالإبقاء عليها في حدودها، في مقابل أراض أخرى في مناطق سيادتها.
- تفضيل إسرائيلي للوحدة بين قطاع غزة والضفة الغربية واعتبار حماس جزءًا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني الخاضع لقيادته، وتعي الشلل السياسي والحياد المتبادل الذي فرضه الفصل على الجانبين.

- الإصرار على مبدأ الإجماع، أي: إعطاء حماية شعبية لأي اتفاق يتم التوصل إليه، للحيلولة دون حدوث وضع يوقع فيه ثانية على اتفاق يكون مقبولاً فقط لدى جزء من الشعب الفلسطيني. صحيح أن أبو مازن التزم بطرح الموضوع على الاستفتاء، لكن مطلب إسرائيلي من هذا النوع يمكن أن يعزز هذا الالتزام ويبدأ مناقشة عامة هامة في الساحتين: الفلسطينية والإسرائيلية. مناقشة صادقة من هذا النوع يمكن أن تقلص من الشكوك في نوايا إسرائيل وتضع على أبواب الفلسطينيين تحديات تلزمهم بالتعامل مع الموانع الكثيرة التي وضعوها أمام أنفسهم على مر السنين. أثبت أبو مازن حتى الآن أنه ناجح في وضع موضوعات كثيرة على طاولة المناقشات كانت في الماضي طابو من الناحية العربية والفلسطينية. لقد أحدث منذ انتخابه رئيسًا خطابًا فلسطينيًا داخليًا ليس له مثيل في العالم العربي. وهنا تكمن مساهمته في أن تكون هناك معان ملموسة للتغلب على الموانع الرئيسية.

- **قدسية المقاومة:** هي العائق الرئيسي من وجهة نظر إسرائيل. إعلان إسرائيلي كهذا يمكن أن يخفف من القدسية المنسوبة للمقاومة، لأنها توضح الحدود، ولقد سبق أن أعلنت حماس عن استعدادها الصادق ولو مؤقتًا بالاكتفاء بحدود 67 كحدود للدولة الفلسطينية. وفي هذه الحالة أيضًا يسهل على أبو مازن وسلام فياض الإعلان بصورة مؤقتة وبالتنسيق مع إسرائيل عن دولة فلسطينية ذات خطوط حدود متفق عليها، وبهذا يتحقق أحد الأهداف الرئيسية للفلسطينيين ـ الاستقلال.

- **مفاوضات سياسية أو مقاومة مسلحة:** جدل يمكن أن يكون حاسمًا نتيجة لعملية إسرائيلية من هذا النوع. حيث تمنح لأبو مازن وطريقه ميزة كبيرة أمام طريق المقاومة، لأن هذه الخطوة الإسرائيلية ستعطي تعزيزًا حقيقيًا لموقف أبو مازن في الحوار الداخلي الذي سيبدأ مع الخطوة الإسرائيلية.

- **فقدان الهوية مقابل الحصول على الاستقلال:** الخشية من اختفاء المساومة التي ستصاحب المفاوضات والنقاش الجماهيري الذي سيعطي إحساسًا بالصراع ولا يمثل الفلسطينيين بصفتهم في حاجة إلى كرم الطرف الثاني أو بحكم السياسات الاستقلالية التي يجريها أبو مازن ورئيس وزرائه، سلام فياض، لتخطيط وبناء مؤسسات لإقامة دولة مستقلة.

- **خلافات ونزاعات:** يمكن أن تتفاقم في خلال هذا النقاش العام، لكن هذه المرة سيتم تحييد الزعم القائل بأن إسرائيل تعتزم ما تقوله ولذلك فإنه يمكن أن تنشأ خلافات من أنواع «جديدة»، مثل طبيعة الدولة الفلسطينية ومكان الإسلام فيها. أي: الانشغال بمسائل لا تكون إسرائيل بالضرورة طرفًا فيها.

- **آلية الاتفاق:** يمكن أن تنشأ نتيجة للإجراء الإسرائيلي، لأن الطرفين سيكون لديهما ما يخسرانه ـ السلطة الفلسطينية كمسئولة، وحماس كشريك كبير لها. الرغبة في تقسيم «الكعكة» التي ستضعها إسرائيل على الطاولة، يمكن أن تضع تحديات أمام الفلسطينيين وربما أيضًا تشجيع الإنتاجية والاتفاق.

- **فقدان الثقة في القيادات والانهيار الداخلي:** مناقشة مثل هذا الواقع الجديد داخليًا، يمكن أن توحد الصفوف وتتطلب من الطرفين ـ فتح وحماس ـ التصالح والتوصل إلى اتفاقات. منذ الثورة التي حدثت في قطاع غزة، منذ «الرصاص المصبوب»، تكثر الجماهير الفلسطينية من المطالبة بتوحيد الصفوف من جديد. تتطلب هذه الخطوات أيضًا مناقشة إسرائيلية صادقة وعميقة لمستقبل دولة إسرائيل. فهل يمكن ضمان الطبيعة اليهودية للدولة «إلى الأبد» حيث تواصل إسرائيل السيطرة على الجمهور الفلسطيني في مناطق الضفة الغربية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو وضع هذه الجماهير؟ النقاش دائر منذ سنوات، لكن بأسلوب التصادم بين معسكر داخلي وآخر ـ الأمر الذي لا يؤدي إلى الحسم ويدير الكرة مرارًا وتكرارًا في ملعب الخصم السياسي، وكأن الأمر متعلق به. مثل هذه المناقشة، التي يديرها المستوى السياسي الكبير، يمكن أن توفر للسياسيين وقادة الأحزاب المترددين ما يجعلهم يتخذون موقفًا علنيًا

في هذه المشكلة، خشية من الانتخابات التي تجرى في الواقع الإسرائيلي على وتيرة عالية[41].

هذه المناقشة يمكن أن تشجع على المناقشة أيضًا في الطرف الفلسطيني. وتعزز الثقة في إسرائيل وتوضح عمق الاتجاه الذي يجتاح المجتمع الإسرائيلي. ويمكن أن تقدم بعدًا موضوعيًا جدًا للمناقشة الداخلية الفلسطينية والانشغال أيضًا بأسباب الموانع التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني ومحاولات التغلب عليها. ويعنى بذلك عملية متواصلة يمكن أن تستمر سنوات وشهورًا، بما في ذلك على المدى الذي تؤدي نتائجه إلى نتيجة ترضي الأطراف.

ومع ذلك، وفي ضوء الوضع الذي وصلت إليه منظومة العلاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، من الواضح أنه لا مفر من هذه المناقشة ويجب أن تخرج مبادرة وجودها من إسرائيل، وتأخذ في يدها كل أوراق المساومة بما فيها السيطرة على الأرض في مناطق مختلف عليها وخلفية ثقافية ديمقراطية يوجد بها آلية مرتبة لاتخاذ القرارات ومناقشة عامة واضحة صادقة وواعية.

في المقابل، إذا نسقت إسرائيل خطواتها مع الدول العربية الرئيسية، مثل مصر والسعودية والأردن ودول الخليج، فإن ذلك يمكن أن يوفر أرضية قوية لإقامة تحالف إقليمي تعتبر إسرائيل جزءًا منه. هذا التحالف يمكن أن يدعم هذه الخطوة ويناضل بسهولة ضد التهديد الإيراني ومحاولات التخريب التي تقوم بها منظمات متطرفة

(٤١) في مناقشة كهذه يجب على كل طرف أن يعد نفسه لمواجهة واقع يتجاوز ما رسمه بألوان صارخة وفرض عليه الآن أن يدرس الطرف الثاني ليس بمفاهيم العدو وإنما بمفاهيم جديدة تتطلب تجاوز ثغرات العدائية، والتمرد، والكراهية وكثير من المشاعر الأخرى التي تنبع من التعميم الذي فعله تجاه الطرف الثاني. في هذا الشأن انظر:

Y. Bar-Siman-Tov (1994). The Arab-Israeli Conflict: Learning Conflict Resolution Journal of – Peace Research, Vol. 31, no. 1, pp. 78-79.

تعارض الحلول وتسوية الخلافات، والتي ستبذل بلا شك قصارى جهدها لتعوق مثل هذه الخطوة.

تعتمد هذه الأفكار على دراسة الاتجاهات والإجراءات التي تمر على المجتمع الفلسطيني، وعلى مضامين الحوار الداخلي هناك وبين الجمهور الإسرائيلي. ومن وجهة النظر الفلسطينية، تم أكبر تنازل في عام 1988، اعتراف إسرائيلي بهذا التنازل هو حجر الأساس الفلسطيني في جدية نوايا إسرائيل. ولذلك فإن الكلمات والتصريحات في هذا الشأن لها الآن أهمية ثانوية مقارنة بالماضي، لمرور وقت طويل منذ أن بدأت الاتصالات بين الطرفين، وبسبب الخشية الفلسطينية من استغلال ضعفها، وضرورة أن يعرف الفلسطينيون ما الذي تسعى إليه إسرائيل في نهاية الأمر. هذه الأفكار ليس بها ما يخدم من ليس لديه استعداد أو لا يمكنه التحدث بوضوح عن ترسيم حدود الدولة اليهودية وإظهار الفائدة التي يمكن أن تعود على إسرائيل من الوحدة الفلسطينية. وهذا يتطلب التفكير بمفاهيم جديدة والتعامل مع الفلسطينيين باعتبارهم شعبًا جارًا وليس كجمهور تمثله قيادة يختارها شريك «جيد أو سيء لليهود». ويعنى بذلك خطوة تهدف إلى وضع المفاوضات على أسس جديدة من الثقة وتضع في الاعتبار المشاكل الفلسطينية الداخلية والاحتياجات الإسرائيلية. ولا يضمن هذا بالضرورة أن تؤدي المفاوضات بالفعل وبسرعة إلى حل كل المسائل المعقدة المطوحة، لأن معالجة هذه الموانع يمكن أن تمتد لسنوات طويلة. هذه الخطوة تضع تحديات أمام الفلسطينيين تضطرهم إلى التخبط في الموانع التي تحول دون توصلهم إلى اتفاقات وتطرح منظومة العلاقات على أساس البحث عن حل للخلافات الداخلية والصراع مع إسرائيل ـ وهما جبهتان الارتباط بينهما غير واضح.